النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴻⵊ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 560 ■ من 13 الى 19 يونيو 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

«التخلف» : الأسباب وسبل التحرر والازدهار

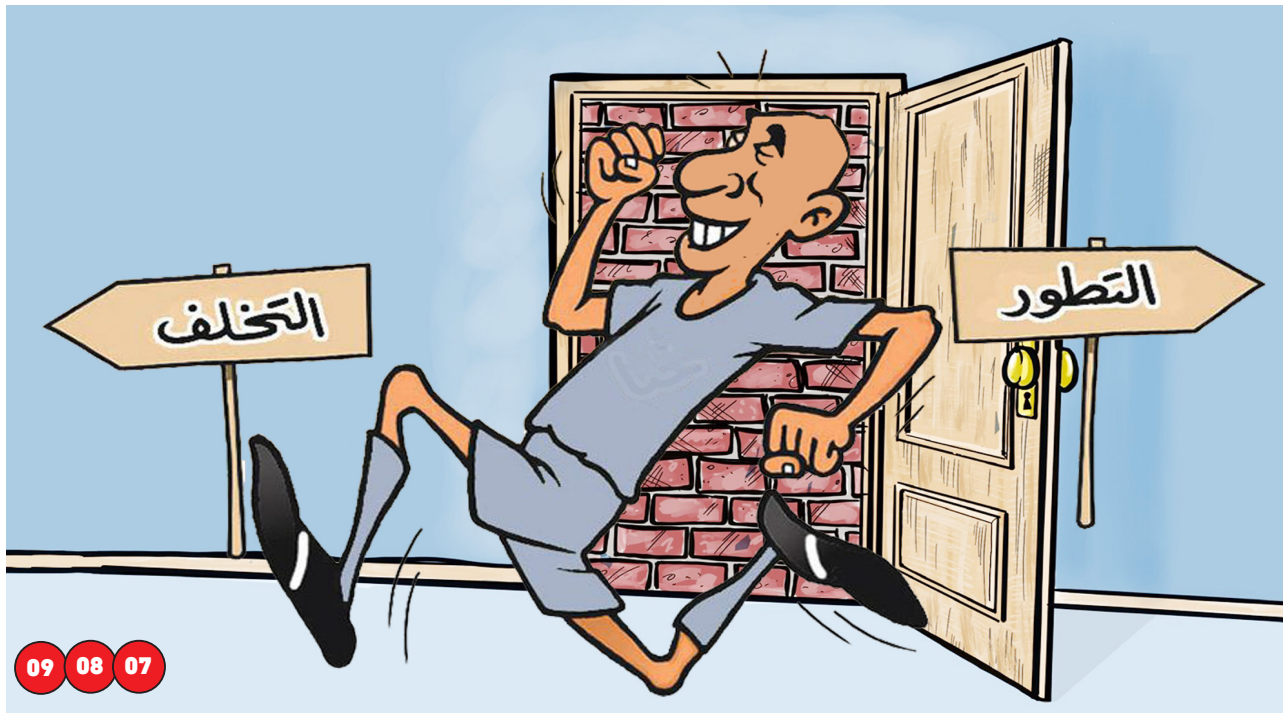

07 08 09

الحسين لعنايت:

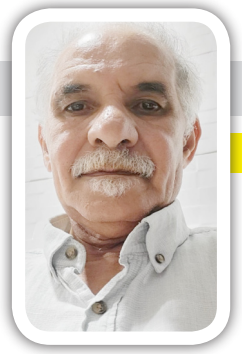

ضيف العدد

وضعية المغرب لا تختلف كثيرا عن وضعية البلدان «المتخلفة» التي انغمست في التبعية.

15

مصادرة حرية التعبير والرأي بدول "الديمقراطية وحقوق الانسان"

11

الوضع بالمغرب هل هي أزمة المواطن المستهلك أم أزمة قوى اليسار؟

06

كلمة العدد:

سياسة الدولة المخزنية تدمر زراعة الحبوب وتفاقم معاناة الفلاحين

أعلنت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، في بلاغ لها، عن أن الإنتاج المتوقع للحبوب الرئيسية لموسم 2024-2023 يقدر بـ 31،2 مليون قنطار متراجعا بنسبة كبيرة عن الموسم السابق الذي بلغ 55،1 مليون قنطار في2022/23 (منها 17،5 مليون قنطار للقمح اللين،7،1 مليون قنطار للقمح الصلب؛ 6،6 مليون قنطار للشعير). وقد جاء هذا التراجع في ظل تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر بعد فشل استراتيجية المغرب الأخضر وفي ظل الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها الوزارة الوصية على القطاع: بذور الحبوب المعتمدة بأسعار تحفيزية مدعمة ومنح إعانة مالية للفلاحين لاقتناء الأسمدة والبذور وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي ومواصلة برنامج التأمين الفلاحي.

إن المستفيد الأول من هذه الإجراءات هو الفلاح الكبير ولا يصل للفلاحين الصغار إلا الفتات.

وعوض الاعتراف بفشلها في إنقاذ الموسم الفلاحي، اختارت الوزارة تبرير هذا التراجع في إنتاج الحبوب بظروف مناخية صعبة أثرت على دورات إنتاج المحاصيل.

وسيكون لهذا التراجع المتوقع في إنتاج الحبوب الأساسية انعكاسات مهمة على الاقتصاد وحياة الفئات الشعبية ومن أبرزها ما يلي:

● زيادات في الأسعار وخاصة في الحبوب الأساسية في ظل ارتفاع أسعار الحبوب على الصعيد الدولي بسبب الجفاف المسجل بروسيا وفيضانات فرنسا والبرازيل، واستمرار الحرب في أوكرانيا؛

● اللجوء إلى تعويض النقص في الحبوب عن طريق الاستيراد؛ وحسب تقديرات العاملين في القطاع سيضطر المغرب إلى استيراد أكثر من 100 مليون قنطار موزعة كالتالي: 50 مليون قنطار من القمح الطري، 9 ملايين قنطار من القمح الصلب، 23 مليون قنطار من الشعير. وستتم عملية الاستيراد وفقا لأسعار السوق العالمية والتي تعرف حاليا ارتفاعا كبيرا؛

● تزايد الهجرة من البادية إلى المدينة؛

● تداعيات سلبية على الموسم الفلاحي المقبل بسبب نقص الحبوب والأعلاف؛

● نزول عدد من قاطني البوادي إلى تحت عتبة الفقر؛

● ارتفاع نسبة البطالة في العالم القروي.

مما سلف يتبين أن ضحايا سياسة الدولة هم الطبقات والفئات الشعبية؛ ففي دولة الاستبداد والفساد والريع، توجه كل إمكانيات الدولة لخدمة البورجوازية وملاكي الأراضي الكبار، بينما ترزح الجماهير الشعبية تحت الخصاصة والعوز والتهميش، علما أن العالم القروي يعيش كل أصناف الإقصاء مع ضعف أو غياب الخدمات العمومية والبنيات التحتية الأساسية. وقد أبان زلزال الحوز أن هناك مغرب آخر يعيش في أوضاع مزرية لا تتوفر فيها أدنى شروط الحياة ولا أثر لأي عمل للدولة لإخراج المنطقة من حالة التهميش التي تعيش فيها؛ و هذه المنطقة ليست استثناء بل إنها حالة جل مناطق المغرب.

وعوض أن توجه الدولة طاقاتها للنهوض بالعالم القروي وإخراجه من حالة التهميش التي يعيشها اختارت دعم البورجوازيين وملاكي الأراضي الكبار وبناء ملاعب الغولف والفروسية في الوقت التي تعيش مناطق بكاملها خصاصا مهولا في الماء الشروب.

إن الفلاحين الصغار هم الذين سيدفعون فاتورة هذا التراجع في إنتاج الحبوب الأساسية وستزداد أوضاعهم سوءا، مما سيدفع بالبعض إلى المغامرة في البحر من أجل الهجرة إلى الخارج أو الانتقال إلى الأحياء الشعبية بالمدن؛ أما الذين يختارون الارتباط بأرضهم فإنهم لا يجدون سوى الاحتجاج للضغط على الدولة من أجل الاستجابة لمطالبهم. لقد أصبح الاحتجاج معمما في العالم القروي والمناطق المهمشة بسبب أوضاعهم المزرية وسياسات الدولة التي تهمشهم.

إن البورجوازية بحكم نزوعها الدائم إلى مراكمة رؤوس الأموال في المدن الكبرى لا تهتم بالعالم القروي وبأوضاع الفلاحين الصغار، الشيء الذي يفرض تشكيل تحالف بين العمال والفلاحين يرتقي بالنضالات المشتتة الحالية إلى قوة قادرة على تغيير موازين القوى والقيام بالتغيير الذي تطمح له الجماهير.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

الجمعية تنظم قافلة تضامنية مع عمال / ات شركة «سيكوم» بمكناس

مصطفى خياطي

نظم الفرع الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بجهة فاس /مكناس، يوم الأربعاء 5 يونيو قافلة تضامنية مع عاملات وعمال شركة سيكوم سيكوميك للخياطة بمكناس. وكان المكتب الجهوي للجمعية قد وجه النداء قبل ذلك إلى كافة فروع الجهة والإطارات والهيئات السياسية والنقابية والطلابية والمعطلين لتجسيد وتقوية التضامن، بما يليق وجسامة ومشروعية المعركة التي تخوضها العاملات والعمال منذ أكتوبر 2021 وبدون انقطاع. وهي الصيرورة النضالية العمالية التي خاضت كل أشكال الاحتجاج، من مسيرات في شوارع مكناس إلى وقفات واعتصامات أمام الشركة وأمام مؤسسات الدولة المغربية، إلى الاعتصام، المتواصل حاليا، أمام مدخل أحد الفنادق المملوكة لصاحب الشركة (سيكوميك) والذي تسبب بتواطؤ ودعم الجهات الحكومية، في تشريد وتجويع أكثر من 600 عاملة وعامل أفنوا أزيد من 35 سنة تحت وطأة الاستغلال داخل هذه الشركة.

القافلة التضامنية ليوم الأربعاء 5 يونيو عرفت نجاحا باهرا بفعل الحضور المكثف والوازن الذي جسدته مختلف فروع الجهة، وكذلك حضور طلبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وممثلي الأحزاب السياسية التقدمية اليسارية والثورية وعدد من المتعاطفين ومناصري الطبقة العاملة.

وبعد الوقفة والمسيرة الاحتجاجية في وسط مدينة مكناس، ألقى رئيس المكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بجهة فاس /مكناس كلمة عبر فيها عن تقاطع مطالب الجمعية في الشق المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الشغلية مع مطالب الطبقة العاملة وملفها المطلبي عامة. كما أكد على استمرار الجمعية في دعمها المبدئي والمشروط مع عاملات وعمال شركة

سيكوميك بمكناس. وفي الأخير ألقت إحدى المناضلات العاملات كلمة باسم عاملات وعمال شركة سيكوميك ومكتبهم النقابي المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمكناس.

وفيما يلي نص الكلمة التي ألقتها الرفيقة العاملة:

الرفيقات والرفاق الحاضرون في هذه القافلة التضامنية:

باسم عمال وعاملات شركة سيكوم سيكوميك بمكناس أحييكم عاليا على التفاتتكم وتجسيدكم المبدأ التضامن العمالي. هذه القيمة الاجتماعية والإنسانية التي بدأت تقل مع الأسف الشديد حتى بين الطبقة العاملة التي تئن تحت وطأة وقهر البرجوازية والرأسمالية المتوحشة. فشكرا لكم جميعا على الدعم النفسي الذي ما أحوجنا إليه، بعد كل ما تعرضنا له من نصب واحتيال من لدن مشغلين همهم تكديس الثروة واستغلال العمال والعاملات وهضم حقوقهم، مع الأسف الشديد على مرأى مسمع من السلطات والساهرين على تطبيق القانون.

الرفيقات والرفاق: لقد بدأت معاناتنا مع الباطرونا منذ 2016 حيث تم تفويتنا استنادا إلى المادة 19 من مدونة الشغل المشؤومة إلى مشغل جديد، ضاعت معه كل الحقوق حتى الأساسية منها: الأجور – التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي – التغطية الصحية والحماية الاجتماعية رغم الاقتطاعات من أجور العمال وهلم جرا من حقوق. لكن سنة 2021 كانت هي السنة التي أغلقت فيها باب المؤسسة في وجوهنا إمعانا في تشريدنا وتجويعنا.

الرفيقات والرفاق. دعونا نترجم لكم آلامنا ومعاناتنا إلى أرقام حتى تلمسوا حقا حجم ما تحملناه من قساوة. فمنذ افتعال هذه الأزمة، بلغنا إلى حدود يومه ستة عشرة ضحية:

– ستة وفيات بسبب أمراض مزمنة نتمنى لهم الرحمة والمغفرة.
– خمسة حالات عاجزة عن المشي بالمرة.
– حالتان بُترت أطرافهما ،و بعد ذلك توفيت حالة منهما.
– حالتان أصيبتا بالشلل النصفي.
– حالة فقدت البصر نهائيا.

أما من يعاني من أمراض مزمنة من داخل المعركة فحدث ولا حرج، وما كنا لنصل إلى هذا النزيف لو توفرت لنا التغطية الصحية.

الرفيقات والرفاق، رغم ما سردناه من آلام وجراح، فإن عزيمتنا لا تلين. تحملنا المتشرد والجوع لمدة ثلاث سنوات، تفككت اسرنا وضاع أطفالنا وهددونا بالإفراغ، قمعونا وقادونا إلى دهاليز المحاكم، لكن عن حقوقنا لا ولن نتخلى. سنستمر في نضالنا المشروع إصرار. فالضربات التي لا تقتلنا تقوينا، وطعنات الجلاد علمتنا ان نمشي على جراحنا ونقاوم، وسنقاوم إلى آخرنا حتى الانتصار.

إن معاناتنا لا تنسينا آلام الشعب الفلسطيني المكافح الذي يتعرض لحرب الإبادة من لدن الآلة الصهيونية المدعومة من الامبريالية منذ 8 أشهر خلت. لذا فإننا نعلن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، كما نتضامن مع كل الشعوب المناضلة من أجل الحرية والانعتاق بنفس التضامن نعلنه مع كل الحركات الاحتجاجية في المغرب.

شكرا لكل الإطارات المتضامنة الحاضرة معنا. شكرا للحضور الكريم، ونعدكم بأنه بدعمكم ومساندتكم وتضامنكم سنناضل حتى انتزاع حقوقنا غير منقوصة، وما لم نحققه بالنضال سنحققه بمزيد من النضال. فرغم قطفكم للزهور لن توقفوا زحف الربيع.

نحييكم جميعا، تحية الصمود والثبات على المبدأ والتشبث بالموقف.

شكرا لكم بكل لغات العالم، باسم القيم النبيلة.

حول «الأخلاق»

علاي محمد

بظهور المجتمع الطبقي صارت الأخلاق طبقية تعبر عن مصالح ومثل ونمط حياة هذه او تلك من الطبقات، فهناك الأخلاق العبودية والاقطاعية والبرجوازية والشيوعية فليس ثمة أخلاق فوق الطبقات او فوق التاريخ أملاها إله على المجتمع او تنبع من طبيعة الإنسان كما يزعم المثاليون: أنا أتفق مع ما أشرت إليه. إن ظهور المجتمع الطبقي أدى بالفعل إلى ظهور أخلاق مختلفة تعبر عن مصالح وأهداف كل طبقة من الطبقات الاجتماعية. وكما ذكرت، هناك أخلاق العبيد والإقطاعيين والبرجوازيين والشيوعيين، وليس هناك أخلاق مطلقة أو فوق الطبقات.

إن الأخلاق هي نتاج لظروف اجتماعية واقتصادية معينة، وليست إلهامات سماوية أو مجرد انعكاس لطبيعة الإنسان. فالأخلاق تطورت تاريخيا بتطور المجتمعات البشرية وتغير علاقات الإنتاج والملكية.

إن موقفنا من الأخلاق ينبغي أن ينطلق من إدراك هذه الحقيقة التاريخية والاجتماعية للأخلاق. فالمثالية في الأخلاق هي محض وهم، والمطلوب هو فهم الأخلاق في سياقها الاجتماعي والطبقي الحقيقي.

الأخلاق الطبقية يمكن أن تتغير مع تطور الصراع الطبقي عبر التاريخ. فالأخلاق ليست مجردة ثابتة، بل هي مرتبطة بسياق اجتماعي وتاريخي محدد.

فعلى سبيل المثال، في مرحلة قوة الطبقة البرجوازية، كانت الأخلاق تركز على مفاهيم مثل الملكية الخاصة والفردية والمنافسة. أما في مراحل صعود الطبقة العاملة والحركات الشعبية، بدأت تظهر أخلاق أكثر تأكيدا على التضامن والمساواة والعمل الجماعي.

وبالتالي، فإن تطور الصراع الطبقي عبر التاريخ يؤثر على الأنظمة الأخلاقية السائدة ويشكل قيما جديدة تتناسب مع المصالح والتطلعات المتغيرة للطبقات الاجتماعية المختلفة. فالأخلاق ليست ثابتة بل هي في حالة تغير ديناميكي مع تغير البنية الاجتماعية.

الجبهة الشعبية:
اعتماد مجلس الأمن مقترح قرار أمريكي لوقف النار في غزة بحاجة لضمانات للتنفيذ

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن اعتماد مجلس الأمن مقترح القرار الأمريكي لوقف إطلاق النار في قطاع غزة بحاجة لضمانات لإنفاذه بما يؤدي للوقف الدائم للعدوان والانسحاب الصهيوني الشامل من القطاع.

واعتبرت الجبهة أن هناك جمل عامة وعبارات ضبابية في نص القرار يجب أن يتم توضيحها بالتفاصيل حتى لا يعطي مجالا للاحتلال لاستئناف العدوان تحت أي حجج.

وشدّدت الجبهة على أن الموقف الأمريكي المعادي لشعبنا والمتورط في حرب الإبادة الصهيونية على القطاع يجعل من أي تحرك أمريكي مريب ومشبوه ومعادي لشعبنا يجب الحذر منه.

وختمت الجبهة بيانها بالتأكيد على أن الوقف الدائم للعدوان والانسحاب الصهيوني الشامل من القطاع وعودة جميع النازحين إلى المناطق التي هجروا منها وإعادة الإعمار وكسر الحصار وإغاثة شعبنا دون شروط أو إملاءات من الاحتلال هو الموقف الفلسطيني الثابت الذي تصر على تنفيذه ولن تقبل بالتلاعب به.

عن دائرة الإعلام المركزي
10 حزيران 2024

تشريد عاملات وعمال النقل اللوكس ببنسليمان

محمد متلوف

بعد معاناة طويلة لعمال وعاملات شركة النقل ما بين الحضري مع شركة اللوكس نتيجة اشتغالهم واشتغالهن في ظروف جد مزرية نظرا للحالة الميكانيكية للحافلات والتي غالبا ما تتوقف بسبب الاعطاب سواء في الطريق الرابطة بين بنسليمان والمحمدية أو بنسليمان بوزنيقة أو بوزنيقة المحمدية؛ بالإضافة إلى حرمانهم وحرمانهن من أبسط الحقوق الشغلية المكفولة بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومدونة الشغل على عللها تم مؤخرا طرد العاملات والعاملين بهذه الشركة تعسفيا مع حرمانهم وحرمانهن من الأجر لمدة شهرين بدون موجب حق.

الأمر الذي دفع بالعاملات و العمال للدخول في إضراب عن العمل مع تنظيم وقفات احتجاجية أمام مقر عمالة إقليم بنسليمان ابتداء من الخميس 4ابريل 2024 لعلهم يجدون اذانا صاغية

لكن لا حياة لمن تنادي ؛هذا وقد كان لهذا الإضراب المفتوح انعكاسات جد سلبية على ساكنة إقليم بنسليمان وخاصة في صفوف الطبقة العاملة والموظفين والمرضى من أصحاب الدخل المحدود وعديمي الدخل ناهيك عن المعاناة الخطيرة في صفوف طلبة وطالبات كلية الحقوق وكلية الآداب والعلوم الإنسانية وطلبة مدارس و مؤسسات التكوين المهني خصوصا وأن شل حركة النقل عبر حافلات النقل اللوكس حاليا يتزامن مع فترة الامتحانات مما دفعهم لركوب سيارات الأجرة رغم ضعف الحال وقلة المال.

وللإشارة فشركة اللوكس للنقل ما بين الحضري تستفيد من دعم مالي من المال العام سنويا لضمان وصيانة حقوق العاملات والعمال ونقل الزبناء في ظروف جيدة ويتم التمديد لها بالعمل بين الفينة والأخرى دون أدنى مراقبة من الجهات الحكومية المختصة دون الإستجابة للشروط المسطرة في دفتر التحملات الموضوع على المقاس فإلى متى ستستمر معاناة العمال والعاملات والطلبة وعموم المواطنين والمواطنات مع تجاوزات هذه الشركة؟

رأي حول العمل وسط النساء باملشيل

أميمة أوغى

رغم لجوء المرأة المغربية الى النضال والتنظيم لأجل الدفاع عن حقوق النساء في فترة مبكرة نسبيا، إلا أن هذا الفعل النضالي الى حد الآن لم يشمل ولم يصل الى النساء الكادحات في مختلف الأماكن والمجالات. تعود الخطوة الأولى لحركة النضال النسائي المغربي الى الاربعينيات من القرن الماضي وفي مرحلة النضال الوطني ضد الاستعمار، حيث عرفت أنداك النقابات حصار وقمع من طرف المستعمر من خلال منع المغاربة من تأسيسها مما أدى الى التأسيس بشكل سري لنقابة الاتحاد المغربي للشغل التي تأسست داخلها نقابة الاتحاد التقدمي لنساء المغرب (1955) و كان هدفها الاول الدفاع عن حقوق المرأة بصفة عامة وخاصة في تلك الفترة الصعبة التي تميزت بالتهميش والتفقير ومعاناة المرأة المغربية على جميع المستويات، ونهضت للدفاع عن حقها وسجلت حضورها بنضالها من أجل الاستقلال من داخل هذه النقابات مما أدى بعد ذلك الي تأسيس تنظيمات نسائية مستقلة خارج الأحزاب السياسية.

فإذا كان التهميش والفقر والظلم جعلوا من المرأة المغربية في تلك الفترة مناضلة ونهضت للدفاع عن حقها والمطالبة بالعيش الكريم لماذا لم يفلح ذلك الأن؟ رغم أن وضعية المرأة ليست وردية كما يروج في العديد من الشعارات من قبيل الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

أنا هنا لا أنفي ما حصدته المرأة المغربية من مكتسبات من خلال تسوية وضعيتها جزئيا، بقدرما أنظر الى كون هذه المكتسبات جزئية وطبقية متفاوتة مجاليا بين القرية والمدينة بين الجبل والدوار بين المركز والكاريان. حيث توجد فئة كبيرة من المغربيات مضطهدات ومهمشات، وهذا يعود في نظري الى عدم وعي جميع النساء الكادحات بقوة الفعل النضالي أو بالأحرى عدم الوعي بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يؤدي للأسف الى نضال النخبة أو الأقلية من النساء.

فرغم محاولات المناضلات في التوعية والنهوض وزرع بوادر النضال في النساء إلا أن هناك مجموعة من المعيقات والتحديات التي تقف أمام هذه المبادرات.

تواجه المناضلات عدة تحديات في محاولتهن للتواصل مع النساء الكادحات من أجل النضال، من بينها لا للحصر فقدان الثقة بالفعل النضالي نظرا لعدة تجارب مرت منها نساء منطقة املشيل انتهت بالفشل عن طريق الخذلان والتساوم أو القمع والترهيب، وأيضا وضعية ودور المرأة من داخل البنية التقليدية حيث لا يسمح لها بالمشاركة في مثل هده الأنشطة، من قبيل مجموعة من التقلبات مثل الخارج للرجل، الداخل للمرأة والمقاومة للرجل الخضوع للمرأة السلطة للرجل عدم معارضة النساء حيث يجب أن تقول نعم دائما وتكتفي بالمشاهدة والصمت. ثم مشكل الجهل حيث معظم النساء أميات وهذا هوا السبب الرئيسي في عدم وعي النساء بوضعهن ومشاكلهن حيت لا تدرك ما لها وما عليها، لم تعرف أنها قبل كل شيء إنسان وبعد ذلك أنها امرأة وليست أنثى فقط يعني ان لها رأي وقرار ومكان ومن حقها النضال والرفض وقول كلمة لا والمساهمة في السياسة والشأن العام وكونها مستقلة وحرة بمعناها الإيجابي.

كل هذه المعيقات والتحديات لا تعني ان المرأة بمنطقة إملشيل في سبات او لا تحرك ساكنا بل تزعمت معارك نضالية للمطالبة بعدة مطالب اجتماعية حيت عرفت مجموعة من القرى والدواوير التابعة لإملشيل انتفاضات بشكل متكرر تزعمتها النساء، بدأت واستمرت بها حتى النهاية نهيك عن نضالهم اليومي من أجل لقمة عيش، نجد على سبيل المثال معركة النساء بإملشيل المركز سنة 2016 حيث الضغط ولد الانفجار من قبيل المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المرأة، خاصة الوضعية المزرية لقطاع الصحة والتعليم ومطالبتهن بفتح دار الامومة وتوفير طبيبة التوليد بالمستشفى وغيرها من المطالب، ثم نساء دوار إبوخنان من سنة 2014 الى سنة 2016 وهن في نضال للمطالبة بتعبيد الطريق وفك العزلة بتجهيز قنطرة تفصل بين هذا الدوار وإملشيل المركز في فصل التساقطات، ونساء كل من دوار أيت علي ويكو وتسيلا ثم تغيغاشت للمطالبة بالماء الصالح للشرب وتوفير التغطية. نهيك عن المظاهرات الأخرى التي شاركت بها النساء الى جانب الرجال طبعا عبر تاريخ هذه المنطقة إنتفاضة ايت يحيى، بوزمو، أوتربات، أكدال...ولا ننسى الحركة التلاميذية ثانوية18 يونيو وثانوية النجاح ومعركة المعطلين ونضالات المنحدرين من مناطق املشيل في الجامعة داخل نقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع مكناس والرشيدية.

خلاصة القول أن منطقة إملشيل بدواويرها والقرى التابعة لدائرتها منطقة حافلة بالنضالات والاحتجاجات في محاولات دائمة لتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي الى الأفضل، نظرا لكل ما تعيشه من إقصاء وتهميش وقمع. اما بالنسبة للنساء فرغم الجهل والأمية وسيطرة البنية التقليدية الذكورية والنظام الأبوي ونقص التعليم والوعي باعتبارهما النور الذي يضرب المسلمات المظلمة عرض الحائط، الا ان غريزة النضال توقظهن في بعض الأحيان لكن هذا الجنيني غير كافي ما دام ليس هناك تغيرات ملموسة على مستوى وضعية المرأة في كل المجالات.

سنظل نواجه مشاكل ونحن نحاول التواصل مع نساء الطبقة الكادحة بكون النضال هوا الحل الوحيد. سنظل نواجه عراقيل وتحديات على أمل أن تنتزع المرأة حقوقها المشروعة لتحظى بنصيب من العدالة الاجتماعية والكرامة والحرية والاحترام، لتستغل الفضاء العام دون التعرض للتحرش والاغتصاب.

بنسليمان:

عائلة سرحان ضحية ناهبي الأراضي

- كانت الأرض جماعية قبل الاستعمار؛
- استولى عليها معمر فرنسي (حوالي سنة 1920) ؛
- اشتغل بها جد عائلة سرحان كعامل زراعي منذ السنة الاولى
- امر المعمر الجد بالسكن في جزء من الارض (بعض الامتار من الاف الهكتارات) : كعامل و«كحارس/عساس». يكدح الجد من الفجر الى غروب الشمس،
- بعد الاستقلال الشكلي :

L'indépendance dans l'interdépendance

حسب «اتفاقيات إيكس ليبان» غشت 1955، أرضية الاستعمار من نوع جديد.

- استمر كبار عائلة سرحان في الاشتغال في إطار الشركة العمومية «سوجيطا»، من ضمنهم الرفيق ميلود، العامل الزراعي.
- في السنوات الأخيرة فوتت الدولة الأراضي لمحظوظين من رجالات المخزن والعالم السياسي.
- قرر المستفيدون تشريد العائلة ، وطرد تعسفيا الرفيق ميلود من العمل...تدخلت «القوات العمومية» لتنفيذ احكاما قضائية غير عادلة ...
- عائلة سرحان المركبة من أسر تعيش أمام الباب الرئيسي في خيام من البلاستيك.
- تقدمت العائلة بشكاية، والى حدود اليوم يتم تأجيل البث للمرة 15 «بسبب غياب» المشتكى بهم : شخصيات نافذة. مساهمون في شركة مسجلة قانونيا وعنوانها (عناوينهم)معروفة.

فمتى سيادة القضاء العادل ببلاد الموغريب؟ (يونيو 2024)

دراسة حول العمل النقابي

(الجزء الثالث)

يعيش العمل النقابي ببلادنا وعلى الصعيد العالمي تحولات قد تكون لها انعكاسات على أوضاع الطبقة العامل والصراع الطبقي عموما، حيث تحاول الرأسمالية تجريد الطبقة العاملة من أحد أسلحتها الا وهو الحق في التنظيم وفي الإضراب... ونظرا ألهمجيتها وراهنية القضايا التي تتطرق لها، ارتأينا في جريدة النهج الديمقراطي نشر في أجزاء دراسة حول العمل النقابي للرفيق طارق هذا الجزء الثالث.

الرفيق طارق

وإذا كان لينين قد أوضح بشكل دقيق في كتابه ما الحمل» تصوره بخصوص شك التنظيم الثوري للبروليتاريا بروسيا وكيفية بناء هذا التنظيم وطرق اشتغاله وغير ذلك، فإن هذا التصور بناه أساسا على نقد الاتجاه الاقتصادي الذي كان يشكل العقبة الأساسية في بناء التنظيم وفي تطوير وعي الطبقة العاملة، وكان لابد من تحديد علاقة التنظيم السياسي بالتنظيم النقابي بناء على خصوصيات روسيا وأوضاعها السياسية العامة «فالفرق بين التنظيم المهني والتنظيم السياسي واضح تماما في البلدان التي تتمتع بحرية سياسية وضوح الفرق بين التريديونيونات والاشتراكية الديمقراطية. وطبيعي أن علاقة الاشتراكية الديمقراطية بالتريديونيونات تختلف حتما من بلد إلى آخر تبعا للظروف التاريخية والحقوقية وغيرها، ويمكن أن تكون على جانب معين من القوة، والتعقيد، الخ. وينبغي أن تكون حسب رأينا قوية إلى أقصى حد وخالية من التعقيد ما أمكن؛ ولكن لا يمكن بأي حال أن تعتبر المنظمة النقابية ومنظمة الحزب الاشتراكي الديموقراطي في البلدان الحرة شيئا واحدا. أما في روسيا، فإن طغيان الحكم المطلق يمحو لأول وهلة كل فرق بين المنظمة الاشتراكية الديمقراطية ونقابة العمال، لأن جميع نقابات العمال وجميع الحلقات ممنوعة، لأن المظهر الأساسي والأداة الأساسية لنضال العمال الاقتصادي - أي الإضراب - يعتبر بوجه عام جريمة يعاقب عليها القانون.

وبهذا المعنى يدعوا لينين انطلاقا من الأوضاع الخاصة لروسيا آنذاك إلى دمج النضال الاقتصادي بالنضال السياسي العام وعدم الفصل بينهما، لكن هذا الدمج لا يعني إطلاقا أنه يجب على جميع العمال النقابيين أن يكون اشتراكيين، بل هذه الدعوة موجهة أساسا إلى الاشتراكيين الديمقراطيين الذين يجب عليهم أن يضعوا دائما نصب أعينهم أثناء انخراطهم في النقابات أن الهدف الاستراتيجي هو الإطاحة بالنظام الرأسمالي، وأن هذا الهدف لن يتحقق إلا بتوسيع دائرة تأثير الماركسيين في الحركة العمالية وانخراطهم المنظم فيها، لذلك، يجب أن تكون منظمات العمال الخاصة بالنضال الاقتصادي منظمات مهنية، ويجب على كل عامل اشتراكي ديمقراطي أن يساعد هذه المنظمات على قدر الطاقة وأن يعمل فيها بنشاط. هذا صحيح. ولكن ليس من مصلحتنا على الإطلاق أن نطالب بأن يكون أعضاء الجمعيات المهنية: من اشتراكيين ديمقراطيين وحدهم، لأن ذلك يسفر عن تقلص نفوذنا في الجماهير. فليشترك في الجمعية المهنية كل عامل يدرك ضرورة الإتحاد للنضال ضد أصحاب الأعمال والحكومة. فهدف الجمعيات المهنية ذاته لا يمكن بلوغه إن لم تضم هذه الجمعيات جميع الذين يبلغون على الأقل هذه الدرجة البدائية من درجات الفهم، إن لم تكن هذه الجمعيات المهنية منظمات واسعة جدا. وبمقدار ما تتسع هذه المنظمات، يتسع نفوذنا فيها، وهو نفوذ لا ينشأ فقط عن التطور«العفوي» للنضال الاقتصادي، إنما ينشأ أيضا عن تأثير أعضاء الجمعية الاشتراكيين في رفاقهم تأثيرا مباشرا واعيا.

كان لينين يولي أهمية قصوى لمسألة التنظيم في هذه الفترة لأنه كان يدرك انطلاقا من التحليل الملموس للواقع الملموس أن نهوض العمال العفوي سينمو وسيتطور في ظل ظروف الاستغلال المكثف الذي تتعرض له الطبقة العاملة ومعها الفلاحين الفقراء وعموم الكادحين، لكن هذا النهوض سيتكلل بالهزيمة ولن يحقق في أحسن الحالات سوى بعض التنازلات الطفيفة من طرف البرجوازية سرعان ما ستتراجع عنها ما لم تتدخل الاشتراكية الديمقراطية كحزب منظم وكقوة لها جذورها في أوساط الطبقة العاملة لتوجه هذا النهوض الجماهيري نحو غاياته القصوى، أي الإطاحة بنظام الحكم الرأسمالي وفتح الطريق أمام بناء المجتمع الاشتراكي، وهذا ما ستؤكد الأحداث التي شهدتها روسيا طيلة العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، وحتى لا نتيه في اقتباس وتحليل مختلف كتابات لينين التي تعج بسجالات وتحاليل حول النقابات والنضال الاقتصادي طيلة الفترة الممتدة ما بين بروز التيار البلشفي أثناء المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي، إلى غاية آخر مقالات ورسائل وخطب لينين وهو على رأس أول تجربة ثورية ناجحة للطبقة العاملة عالميا، سنكتفي بالتأكيد على أن القاعدة الأساسية التي كان يستند عليها لينين في مسألة تحديده للموقف من النقابات والمنظمات الجماهيرية الأخرى هي أنه على الشيوعيين الانخراط في هذه المنظمات، لا للاندماج في النضالات العفوية للعمال والسير في ذيلها، بل للرقي بهذه النضالات العفوية إلى نضالات واعية بأهداف سياسية محددة، لا للاستمرار في تكريس المطالب الاقتصادية والمعارك المحلية المنعزلة، بل لدمج هذه المطالب الاقتصادية بالمطالب السياسية العامة وتوحيد المعارك التي تشنها الطبقة العاملة هنا وهناك تحت راية حزبها الثوري وأفقه الاشتراكي، فالنقابات والمنظمات الجماهيرية الأخرى كانت ولا زالت وستظل ميدانا للصراع بين مختلف الاتجاهات السياسية، وستحاول البرجوازية دائما أن تمسك بخيوط هذه المنظمات وتوجهها نحو ما يخدم مصالحها، ومهمة الماركسيين هي استمالة هذه المنظمات وقواعدها إلى برنامجهم السياسي حتى وإن كانت هذه المنظمات رجعية :إن هذه «النظرية» السخيفة بالذات، نظرية عدم اشتراك الشيوعيين في النقابات الرجعية تظهر بمنتهى الجلاء مدى طيش هؤلاء الشيوعيين « اليساريين» في مسألة التأثير على « الجماهير»، ومدى إفراطهم في الزعيق بصدد «الجماهير». فلكيما تتوفر إمكانية مساعدة « الجماهير» واكتساب عطف«الجماهير» ومؤازرتها وتأييدها، ينبغي عدم الخوف من الصعوبات، ينبغي عدم الخوف من المكائد والمحاكمات والإهانات والملاحقات من جانب «الزعماء» الذين هم في أغلب الحالات، لكونهم انتهازيين واشتراكيين شوفينيين، على ارتباط مباشر أو غير مباشر بالبرجوازية وبالشرطة وينبغي العمل، إلزاما، حيث يوجد الجمهور. تنبغي المقدرة على بذل أية تضحيات، وعلى تذليل أعظم العوائق لأجل القيام بصورة منظمة وبعناد وصلابة وأناة، بالدعاية والتحريض في تلك المؤسسات والجمعيات والاتحادات بالذات، حتى وان كانت أشدها رجعية، حيث توجد الجماهير البروليتارية أو شبه البروليتارية» .

وإذا كنا قد ركزنا في الفقرات السابقة على مواقف لينين من النقابات والنضال الاقتصادي للعمال في الفترة الممتدة من بداية العقد الأخير من القرن العشرين إلى غاية المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي سنت 1903 فإن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى كون كتابات لينين في هذه

<u>ان العمل النقابي مرتبط أساسا بنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يرتكز على الفصل بين المنتج ووسائل الإنتاج، فإن المغرب لم يشهد أي تجربة نقابية قبل فترة الحماية، ويمكن أن نقول بأن أولى تجارب تجمع العمال في منظمات مهنية بالمغرب يعود الفضل فيها إلى الموظفين والمأجورين الفرنسيين والأوربيين الذين ذكرناهم سابقا</u>

ان إحدى أبرز الإشكالات الراهنة التي تفرض على الماركسيين اللينينيين بالمغرب الإجابة عنها هي مسألة انخراطهم في المنظمات الجماهيرية وعلى رأسها النقابات العمالية وعلاقة ذلك بعملية بناء التنظيم الثوري للطبقة العاملة، وهو ما نسعى إلى نقاشه أساسا في هذه الدراسة

الفترة هي التي أسست لمواقفه اللاحقة حول هذا الموضوع، كما أن هذه الفترة تميزت بغياب التنظيم السياسي للطبقة العاملة مع وجود حلقات ماركسية منعزلة، وكانت الإجابة على إشكالية علاقة المناضلين الماركسيين بالنقابات وباقي المنظمات الجماهيرية مرافقة لمسألة بناء الحزب، لذلك اعتبرنا أنه سيكون من المهم جدا الوقوف عند هذه الفترة بالتحديد، خاصة وأن إحدى أبرز الإشكالات الراهنة التي تفرض على الماركسيين اللينينيين بالمغرب الإجابة عنها هي مسألة انخراطهم في المنظمات الجماهيرية وعلى رأسها النقابات العمالية وعلاقة ذلك بعملية بناء التنظيم الثوري للطبقة العاملة، وهو ما نسعى إلى نقاشه أساسا في هذه الدراسة

نبذة عن الحركة النقابية بالمغرب

– بروز أولى بوادر العمل النقابي بالمغرب

مع دخول الاستعمار الفرنسي إلى المغرب جرت تحولات جذرية في نمط الاقتصاد المغربي وتشكيلته الاجتماعية، فقد كانت غاية الاستعمار هي فتح أسواق جديدة للشركات الكبرى وتوسيع مجالات استيطانها و نهب ثروات البلاد واستنزاف خيراته، ولتحقيق هذه الغاية لجأ إلى اعتماد أسلوب العنف للاستيلاء على أراضي الفلاحين، ومزاحمة منتوجات الحرفيين بالمنتوجات المصنعة الرأسمالية، وإثقال كاهل الفلاحين بالديون الربوية والتجارية لإرغامهم على بيع أراضيهم بأبخس الأثمان، إضافة إلى انفتاح الاقطاعيين المغاربة على نمط الانتاج الرأسمالي وتحويل فلاحيهم إلى عمال زراعيين، هذه العوامل هي التي ساهمت في تكون النواة الأولى للطبقة العاملة المغربية التي تشكلت أساسا نتيجة هجرة أبناء المفقرين من البوادي نحو المدن وانفصال الفلاحين والحرفيين عن وسائل الإنتاج.

وقد استفاد الرأسمال الاحتكاري من هذا التحول الذي وفر له يدا عاملة رخيصة مستعدة للعمل في شتى أنواع الأعمال المرهقة والشاقة كالعمل في المناجم والبناء والصناعات الاستخراجية، وإلى جانب ذلك، عمل المعمرون على توفير البنيات الأساسية التي تمكنهم من إرساء نظام الحماية عبر إنشاء قطاعات عمومية لإدارة البلاد و تسييرها ومد الطرقات و السكك الحديدية و كذلك تأسيس قطاعات خدماتية من بريد وصحة وتعليم وغيرها، وهو ما جعل قاعدة المأجورين الفرنسيين والأوربيين بالمغرب تتكون أساسا من موظفي نظام الحماية ومستخدمين ونساء ورجال التعليم وبريديين ومراقبي الأشغال ومعاونيهم وغير ذلك....

ولأن العمل النقابي مرتبط أساسا بنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يرتكز على الفصل بين المنتج ووسائل الإنتاج، فإن المغرب لم يشهد أي تجربة نقابية قبل فترة الحماية، ويمكن أن نقول بأن أولى تجارب تجمع العمال في منظمات مهنية بالمغرب يعود الفضل فيها إلى الموظفين والمأجورين الفرنسيين والأوربيين الذين ذكرناهم سابقا، ففي السنوات الأولى من عهد الاستعمار لم يتشكل أي تنظيم مهني باستثناء تعاضدية البريديين والتي تأسست عام 1916 كأول تنظيم تعاوني بالمغرب، لاعتبارات عديدة أهمها الامتيازات التي كان يتمتع بها العمال الأجانب المقيمين بالمغرب من تعويضات عن السكن والإقامة الخ. وارتباطهم بتنفيذ المشروع الاستعماري، لكن التحولات الدولية التي جرت ما بين 1916 و 1920 وعلى رأسها الحرب العالمية الأولى وما رافقها من ارتفاع في الأسعار وتسريح العمال وتقلص الميزانيات المخصصة للقطاعات الاجتماعية، إضافة إلى انتصار الثورة العمالية في روسيا سنة 1917 هذه التحولات أثرت بشكل مباشر على وضع الطبقة العاملة بفرنسا وأوربا بشكل عام، وهو ما انعكس أيضا على واقع المأجورين المقيمين بالمغرب من خلال انطلاق دينامية جديدة تجلت أساسا في تأسيس ثلاث تجمعات مهنية وهي: الجمعية العامة لموظفي الحماية 10 ماي 1919، وتجمع عمال ومستخدمي الشحن و الإفراغ المغربي 8 يونيه 1919، واتحاد وداديات شغيلة الكتاب بالدار البيضاء 15 يوليوز 1919 ، ومع تزايد السخط والاستياء العام في أوساط العمال الفرنسيين نتيجة الإجراءات التراجعية التي اتخذها المقيم العام بالمغرب اليوطي، والتي مست العديد من المكتسبات التي كانوا يتمتعون بها قبل صعود حكومة" الكتلة الوطنية اليمينية "بفرنسا، بدأت تنتشر جمعيات ووداديات مهنية أخرى في بعض القطاعات ومنها جمعية المهندسين والمراقبين المساعدين في الأشغال العمومية، الودادية الجامعية للمغرب (معلمين وأساتذة، وداديات تعليم إقليمية أو خاصة بمؤسسة بعينها، تجمعات لمستخدمي الأبناك والمكاتب والتجارة، ولمستخدمي المقاهي والمطاعم والفنادق بالرباط، والجمعية الودادية لمستخدمي مكناس، وقد تطورت بعض هذه الجمعيات سنت 1922 في اتجاه تأسيس وداديات مهمة ومنها:

«الجمعية الودادية لبريد المغرب، «ودادية التعليم الثانوي بالمغرب ،»ودادية التعليم الإبتدائي بالمغرب»، «ودادية الإدارة العامة للأشغال العمومية،

كان لبعض الأحداث الداخلية والخارجية تأثير قوي على التوسع التدريجي لهذه الحركة النقابية ووحدتها، فإلى جانب فوز تكتل اليسار بفرنسا في انتخابات ماي 1924 الذي اعترف بالحق النقابي للموظفين المقيمين بالمغرب، ساهمت المقاومة المسلحة بالريف والانتصارات التي حققتها على الاستعمار الاسباني في دفع المستعمر الفرنسي إلى تهدئة النزاعات الاجتماعية ومحاولة عزل النضال المطلبي للعمال عن معركة المقاومة المسلحة من أجل التحرير، وهو ما احدث انفراج جزئي في العمل النقابي استثمره الحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO، ومعه الشيوعيون المغاربة لينظموا أنشطة مكثفة بالمغرب انصبت أساسا على تكوين العمال من خلال عروض وندوات وتعبئتهم وتقوية التجمعات المهنية، وهو ما سيتوج بتجميع هذه التجمعات المهنية والنقابية في اتحاد النقابات بالمغرب

> استفاد الرأسمال الاحتكاري من هذا التحول الذي وفر له يدا عاملة رخيصة مستعدة للعمل في شتى أنواع الأعمال المرهقة والشاقة كالعمل في المناجم والبناء والصناعات الاستخراجية، وإلى جانب ذلك، عمل المعمرون على توفير البنيات الأساسية التي تمكنهم من إرساء نظام الحماية عبر إنشاء قطاعات عمومية لإدارة البلاد

سنكتفي بالتأكيد على أن القاعدة الأساسية التي كان يستند عليها لينين في مسألة تحديده للموقف من النقابات والمنظمات الجماهيرية الأخرى هي أنه على الشيوعيين الانخراط في هذه المنظمات، لا للاندماج في النضالات العفوية للعمال والسير في ذيلها

الاتحاد الجهوي> CGT. الذي عقد مؤتمره التأسيسي أواسط سنت 1930، ورغم المنع الذي كان يمارسه الاستعمار على حق المغاربة في العمل النقابي، واقتصار هذا الحق أحيانا على العمال الفرنسيين، فقد كان انخراط المغاربة في النقابات يتسع سنة بعد أخرى، وتتطور معه هياكل هذه المنظمات ومطالبها ومعاركها، حيث شهدت فترة الثلاثينيات والاربعينات احتجاجات قوية للطبقة العاملة تمحورت أساسا حول المطالبة بالاعتراف بالحق النقابي وتحسين ظروف العمل والمساواة في الأجر، ومن هذه الاحتجاجات تلك التي خاضها عمال معمل كوسيمار في الدار البيضاء وعمال مناجم الفوسفاط في خريبكة ومناجم جرادة سنة 1936، إضافة إلى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي شهدت إضرابات، وقد رافقت هذه الاحتجاجات موجة واسعة من الانخراطات النقابية داخل (CGT..) من طرف العمال المغاربة، الأمر الذي جعل قاعدة هذه النقابة بالمغرب مع نهاية العقد الثالث تتكون أساسا من العمال المغاربة، بعد أن كان يقتصر الانخراط في هذه النقابة قبل ذلك على العمال والموظفين الأجانب، بل واستطاع بعض النقابيين المغاربة –الشيوعيين أساسا– أن يتقلدوا مسؤوليات مهمة في أعلى هياكل هذه النقابة، ولعل المسألة الأساسية التي يجب أن نشير إليها في هذا الصدد هي أنه طيلة الفترة الممتدة من بداية العقد الثالث إلى نهاية العقد الرابع كان هناك اتجاهان سياسيان أساسيان في المغرب يتعاطى كل واحد منهما مع الحركة النقابية والعمالية المغربية من منظور مختلف:

فالاتجاه الأول المتمثل في كتلة العمل الوطني» وحزب الاستقلال فيما بعد، لم يكن يولي أي اهتمام للعمل النقابي ولنضالات العمال، وكان يدعوا أعضائه إلى عدم الانخراط في الاتحاد العام التابع ل الكونفدرالية العامة للشغل بفرنسا، بل وصل الأمر بجريدة العلم الناطقة باسم حزب الاستقلال إلى وصف معارك العمال وانتفاضات الحرفيين بالمدن والفلاحين الفقراء بالبوادي بالطامة التي تبيد كل جميل وحسن في تراث البلاد، حيث جاء في إحدى افتتاحياتها سنت 1948 «أن التطور إذا لم يكن على يد الخاصة، فسيكون على يد العامة. وإذا كان على يد العامة فسيكون خطرا على عقلية البلاد وثقافتها والمستحسن من عوائدها ..« إن التطور لا بد أن يقع إما من أعلى وهو المبتغى، وإما من أسفل وهو الطامة التي إن أبقت على شيء فإنها ستبقي على القبيح المستهجن، بقدر ما تبيد كل جميل وحسن في تراث البلاد، وهذا المقطع يلخص في مجمله مواقف حزب الاستقلال ومعه ما سمي بالحركة الوطنية من نضالات العمال المغاربة التي تميزت بها فترة الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي، وهذا الموقف ينسجم تماما مع الطبيعة البرجوازية لقيادة هذه الحركة، ويعكس إلى حد كبير الدور التآمري الذي كانت تقوم به ضد مقاومة الشعب المغربي بأشكالها المختلفة، وهو الأمر الذي ستؤكده الأحداث اللاحقة كما سنرى. وما يجب التأكيد عليه هنا وعلى عكس العديد من الروايات الرسمية وغير الرسمية المزورة لتاريخ وذاكرة الشعب المغربي، فإن «الحركة الوطنية:» لم تولي أهمية للعمل النقابي ونضالات العمال إلا بعد أن تحولت الطبقة العاملة إلى قوة حقيقية تفرض نفسها في الساحة السياسية بالمغرب، وأصبحت معارك العمال تتجاوزها ميدانيا وتشكل مصدر ضغط حقيقي على المعمرين والباطرونا «والمخزن، وكان الهاجس الأساسي الذي دفعها إلى الانخراط في الحركة النقابية هو الخوف من انفلات الحركة العمالية من قبضتها واتجاهها نحو بناء مشروع يتجاوز الخط البرجوازي للحركة الوطنية.

(يتبع)

الوضع بالمغرب هل هي أزمة المواطن المستهلك أم أزمة قوى اليسار؟

وصلت الأوضاع بالمغرب إلى مستويات غير مسبوقة، فعلى مستوى الحريات، كشر المخزن عن أنيابه وأصبح يوظف القضاء بشكل فاضح لترهيب كل صوت يعري كيفية ومجالات نهب المال العام، أو يدعم القضية الفلسطينية ويناهض التطبيع مع الكيان الصهيوني، كما تدهورت الأوضاع الاجتماعية للأغلبية الساحقة من المغاربة مقابل زيادة غنى الأغنياء في ظل حكومة الباطرونا، خادمة النظام المخزني التي لا تكف عن الهجوم على ما تبقى من حقوق، وتمرير أبشع القوانين سواء في التقاعد، أو قانون الإضراب أو خوصصة ما تبقى من قطاعات اجتماعية... الخ،

ج . حسن

لكن عوض أن تساهم هذه الأوضاع في تحريك ضمير عموم الكادحين/ات المتضررين/ات من هذه السياسات اللاشعبية وتدفعهم/هن إلى الاستجابة لمبادرات بعض القوى الممانعة للنضال ضد هذه السياسات المخزنية، نلاحظ أن المواطن(ة) بصفة عامة غارق في الاستهلاك، استهلاك الإعلام المخزني والامبريالي والتطبيع مع واقعه والبكاء على أوضاعه وفي أحسن الأحوال، يحاول البحث عن حلول فردية وعن شماعة يعلق عليها آلامه/ها وأحزانه/ها حتى وإن اقتضى الأمر الدوس على كل القيم الأخلاقية، مقابل الحصول على بعض الفتات مناسباتيا، موهما(ة) نفسه/ها بقدرته (ها) على الخروج من هكذا أزمة بحلول فردية، وقد أثبت عدوان الكيان الصهيوني على فلسطين وغزة خاصة، عدم اكتراث هكذا مواطن(ة) بكل ما يدور حوله، عدا متطلباته/ها البيولوجية، مكتفيا باستهلاك الأخبار عن كرة القدم وعن أثمنة المواد الأساسية وخروف العيد، وعن حياة بعض المشاهير لكن، لما نرى بأن أغلب أعضاء/ عضوات القوى المحسوبة على اليسار بمختلف أنواعه لا يتواجدون في المعارك الميدانية ولم يعد يهمهم/هن سوى مصالحهم/هن الشخصية الضيقة، يمكن أن نتساءل عن طبيعة هذه الأزمة؟ وأين تكمن وما هي مسبباتها وكيف يمكن تجاوزها؟

أثبتت تجربة النضال من داخل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، أن المواطنين/ات غير المرتبطين/ات بالحركة الإسلامية غير مهتمة بالصراع وفي أحسن الأحوال يتأملون على أوضاع الشعب الفلسطيني ويدعون الله أن ينصرهم/هن وهذا أضعف الإيمان حسب زعمهم/هن دون أن يساهموا في التنديد بالتطبيع وبالمجازر التي يرتكبها هذا الكيان الغاصب، مما يبين بالملموس عزلة قوى اليسار عن عموم الكادحين/ات، بل إن أغلب أعضاء وعضوات مختلف مكونات اليسار المفترض أنها من مؤسسي الجبهة والتي عليها أن تكون في طليعة النضال من أجل المساهمة في التغيير المنشود في المحطات النضالية الداعمة للشعب الفلسطيني ولا في أي مبادرة نضالية بالمنطقة، مكناس نموذجا، وهنا يحق لنا أن نتساءل عن أزمة اليسار بالمغرب، هل هي أزمة فكر أم أزمة ممارسة؟ من خلال تجربتي المتواضعة، يمكن أن أجزم أن اليسار المغربي عامة مع بعض الاختلافات بين تنظيم وآخر يعيش أزمة هوية بمعنى أن أعضاء وعضوات كل تنظيم على حدة بصفة عامة، يعيشون انفصاما بين المرجعية الفكرية والإيديولوجية لتنظيمهم/هن وبين ممارستهم/هن، وتبقى علاقتهم/هن بتنظيماتهم/هن ملتبسة ويرفضون أي محاسبة رفاقية تضع كل واحد(ة) في موقعه الحقيقي، صحيح أن هناك من حسن ا لحظ أقلية تضحي بالغالي والنفيس وتعمل على زرع الأمل، لكنها تعيش أزمة سيزيف، لذلك لابد من رجة عميقة داخل هذه المكونات الضرورية لتجاوز هذا المأزق، فالنهج الديمقراطي العمالي مثلا، يمتلك من الأطر القيادية ومن الرصيد الفكري والسياسي ما يجعله أقوى بكثير مما هو عليه الآن، لو كان أعضاؤه وعضواته يجسدون ما تم الاتفاق عليه في أدبياتنا، لكن وللأسف، بسبب عدة عوامل، في كل مرة نخلف الموعد، فهل هذا قدرنا؟ إن الزمن السياسي لا يرحم، لذلك إما أن نراجع ممارستنا كيسار عامة وأن تعمل التنظيمات على إصلاح عديد من الإعوجاجات والاختلالات التي تستوطن داخلها والتي أكيد ستؤدي إلى خراب هذه التنظيمات، خاصة وأن سن أغلب الأطر الماسكة على الجمر والمؤمنة بالمشروع الذي بنته وتحلم وتعمل على تحقيقه على أرض الواقع متقدم، فعندما يغيب الشباب الماركسي أو اليساري عامة عن دعم الشعب الفلسطيني في نضاله ومقاومته للاحتلال الصهيوني، أي في مناهضته للإمبريالية فثمة أزمة ومفارقة بين إدعاء الإنتماء إلى اليسار وفي نفس الوقت التفرج على الامبريالية والصهيونية اللتين يحاولان محو القضية الفلسطينية من التاريخ والسيطرة على المنطقة ككل وبالتالي تحقيق تفوق استراتيجي في الصراع الدولي خاصة على الصين وروسيا.

لكن إذا وضعنا هذا التخلف عن الموعد في سياقه، ولاحظنا الجامعات المغربية، أساتذة وطلبة كيف يعيشون في عالم آخر في الوقت التي يحمل طلبة أرقى الجامعات المشعل وبدعم من أساتذتهم/هن ومنهم/هن ما هو مرشح لأرقى الجوائز الدولية كنوبل وغيرها داعمين/ات لنضالات الشهب الفلسطيني البطل ولشعب غزة الأبي وفاضحين/ات الأسطورة المشروخة للحركة الصهيونية العالمية ومستعدين/ات لفقدان أرقى المناصب التي تنتظرهم/هن بعد تخرجهم/هن، بل وفاضحين/ات أسطورة تمثال الحرية بالولايات المتحدة والتي عرت هذه الحرب العدوانية عن طبيعة النظام الأمريكي الفاشي الخادم للصهيونية العالمية، يمكن أن نستنتج أن الأزمة بالمغرب هي أزمة مركبة وأن ذلك المواطن(ة) المفترض أنه مناضلا أو له مستوى ثقافي معين ليس أفضل من ذلك المواطن المستهلك الذي يقضي معظم أوقاته في رؤية مقابلات كرة القدم أو أفلام القوة والجنس والمهتم بالتفاهات اليومية، لذلك أظن أن مختلف قوى اليسار أصيبت بعدوى حقوق الإنسان المفهومة بشكل خاطئ والتي تعزل عن سياقها، فأصبحت الأغلبية باسم الحرية المفترى عليها والحقوق الفردية وما إلا ذلك من مفاهيم، تقوم بما تراه صحيحا متناسية أنها عضو(ة) في تنظيم سياسي له مرجعيته والانتماء إليه يتم بكل حرية وقناعة ولكن بعد الانتماء تصبح على العضو(ة) واجبات عليه/ها الالتزام بها، هذه المعادلة هي أصل الأزمة في نظري، فالمحاسبة الضرورية لتقويم الاختلالات غير مفعلة بالشكل المناسب مما يساهم في تنامي مسلكيات غير مناسبة للفكر اليساري عامة، هذه المسلكيات بقدر ما تدفع صاحبها/تها إلى الانزياح عن الخط المرسوم من طرف التنظيم المنتمي إليه بقدر ما تساعد النقيض المتمثل في النظام القائم على تعميق هذا الترهل وبالتالي إضعاف هكذا تنظيمات وإدماج أو احتواء كل من يراه/ها مناسبا/بة له.

فإذا كانت قوى اليسار المفروض أن تكون منارة وأمل هذا الشعب المسحوق سواء من حيث المرجعية أو الممارسة في هذه الوضعية غير المشرفة، فكيف نريد أن نقنع عموم الكادحين/ات بمشروعنا وتبنيه، بل وتجسيد مضمونه في الميدان من أجل التحرر والانعتاق، إنها نظرة للواقع كما هو وليس كما أريد، فقد أدق ناقوس الخطر، عسى أن نراجع ذواتنا حتى نأخذ المكانة التي نستحقها في المجتمع. إن نظرية التطور أثبت أن البقاء للأصلح وللقادر على مقاومة كل الظروف، فهل نحن قادرون بهكذا مسلكيات على مقاومة التيار الجارف المتمثل في نشر ثقافة الاستهلاك والتفاهة وتجريد الإنسان من أي إحساس تجاه الآخر، أي الفردانية والانعزالية المفرطتين؟ للخروج من هذه الأزمة العميقة والمركبة وجب أولا القيام بتشريح دقيق وفق أدبيات كل تنظيم ثم إيجاد الأجوبة المناسبة حتى وإن كانت صادمة، ربما قوى اليسار ومنها النهج الديمقراطي العمالي في حاجة على صدمة كهربائية قوية من أجل إعادة الروح إلى تنظيمنا العزيز علينا والتي ساهم في بنائه خير مناضلينا/تنا، بل وقدم من أجله الشهداء والعديد منهم أعز سنوات شبابهم، فأين نحن من شعار «على نهجك يا زروال نسير»؟ «على نهجك يا سعيدة نسير»؟ على نهجك يا تهاني نسير»؟

إن العرض الذي تقيس به الحكومة عملها يكرس فعلا أنها حكومة وظيفية لا برنامج لها خارج البرامج المفروضة على الدولة وعلى المستوى الديمقراطي وحقوق الانسان لم تجد ما تفاخر به سوى انتداب الدولة المغربية لرئاسة مجلس حقوق الانسان، إن شعار الدولة الاجتماعية له مداخل عديدة

«التخلف» : الأسباب وسبل التحرر والازدهار

أصبح مفهوم التخلف من المفاهيم الغامضة المتداولة بكثرة في أوساط المحللين. يحصر البعض هذا المفهوم في الميدان الاقتصادي، والبعض في بعده الاجتماعي، وآخرون في بعده الحضاري... تبقى منطلقات التعريف في جوهرها طبقية. لا يمكن حصر تجاوز «التخلف» مهما كان التعريف عبر مفهوم «التنمية» الذي يبقى هو الأخر مفهوما غامضا.

تحاول جريدة النهج الديمقراطي في ملف عددها 560 فتح نقاش حول «التخلف» ببعده المجتمعي العام، وسبل الانعتاق والازدهار الكاملين، إشارة في هذا الباب الى برنامج حزب النهج الديمقراطي العمالي (اطروحات المؤتمر الوطني الخامس)، برنامج يطرح أهم أهداف التحول الوطني الديمقراطي الشعبي على طريق الاشتراكية في أفق المجتمع الشيوعي الذي يضمن للإنسان التحرر الكامل.

«التخلف».. تدقيق المفهوم ومحاولة تبيان أسباب «التخلف» والبحث عن المخرج

الحسين بوتبغى

استعمل مفهوم « التخلف» بعد الحرب العالمية الثانية من طرف الاقتصاديين، وهو مفهوم يكشف مشاكل عديدة تم التأكد تدريجيا من ضخامتها وخطورتها. لذلك فاستعمال المصطلح شكل نقطة تحول كبيرة بالنسبة للاقتصاديين الذين بدأوا الاهتمام بمشاكل" الدول المتخلفة" او" الغير النامية" ما جعلهم يكتشفون حقائق لم تجد مكانة لها في الخطاطات النظرية للاقتصاد الكلاسيكي السائد. فبفضل تقدم العلوم الاقتصادية وانكباب الباحثين على مشاكل البلدان " الغير النامية" (pays sous-développés) اتضح لهؤلاء ان نظرياتهم لا تأخذ بعين الاعتبار الا واقع جزء من الإنسانية لان تحاليل الاقتصاد الكلاسيكي التي يعتمدون عليها تقتصر على واقع الدول المصنعة. فبعد ان لوحظ التدهور الحاصل على مستوى عيش جزء كبير من سكان العالم، بالرغم كل ما تحقق من تطور في التبادلات المختلفة ومن تقدم حضاري، تقرر الاهتمام بأوضاع سكان قارات منها افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية...فتوسع مجال البحث وتم تدقيق تصورات الاقتصاديين بما يجعلها اقل تجريدا وأكثر شمولية.

اتضح للاقتصاديين المهتمين ب " التخلف" انه ظاهرة لا تقتصر على مشاكل اقتصادية فحسب بل هو وضع اعم تتفاعل فيه عوامل مختلفة، ما جعلهم يتأكدون من ان" الدول الغير النامية" هي واقع معقد يقتضي الامر تعريفه بدقة وتحديد ابعاده المختلفة بما فيها الجغرافية. هكذا فارتكازا للمنهجية المعتمدة في المجال الجغرافي القائمة على الوصف والمقارنة والتعميم تم الاقتناع بان التحديد النظري للمفهوم غير كاف بل يجب فحص واقع الدول واستنباط القواسم المشتركة فيما بين المدعوة " دولا متخلفة". هكذا تبين مع باحث جغرافي فرنسي (Yves Lacoste) (أن " التخلف" واقع يمتد لجزء كبير من كوكب الأرض وان الدول المعنية تنفرد بخصائص منها ارتفاع المديونية، التبعية الاقتصادية، تدني الدخل القومي وانعدام الامن الغذائي، سكانها يعانون من الحرمان على مستوى العيش والتعليم والتطبيب والسكن. اما على مستوى استغلال الموارد الطبيعية فهنالك توظيف غير ناجع للإمكانيات المتوفرة كما تتميز هذه الدول بغياب الصناعة الثقيلة وسيادة قطاع الخدمات، والانتاج الفلاحي موزع بين قطاعين، واحد متطور موجه للتصدير، وقطاع تقليدي ضعيف المردودية. تتميز هذه الدول كذلك باستحواذ اقلية انتهازية متواطئة مع الخارج على المال والسلطة، في حين ان الطبقة المتوسطة جد ضعيفة، كما تتواجد بهذه الدول، الى جانب بنية حديثة، بنية تقليدية تشد للوراء وتحول دون تعايش الجميع في كيان موحد ومندمج في وقت تعم فيه الهشاشة وتفشي الامراض الاجتماعية وتعرف فيه البطالة مستويات جد مرتفعة.

هذه المشاكل هي بعض من خصائص الدول " الغير النامية" وقد تنفرد واحدة منها او بعضها بمشاكل إضافية غير أساسية. هذه المشاكل مجتمعة تشكل عراقيل وفي نفس الوقت هي نتائج للتخلف الاقتصادي. وعلى هذا الأساس فالفرق بين التخلف والتقدم ليس كميا بل هو نوعي، فالبنيات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد كل واحد منهما متباينة. فالعوامل التي تؤدي للتخلف هي عوامل سياسية/ اجتماعية واقتصادية. او انطلاقا من هذا الاعتبار يرى محلل ماركسي (Charles Bettelheim) ان تسمية الشعوب المفقرة ب " الدول المتخلفة"، هو نوع من التحايل من طرف المنظرين البورجوازيين الذين يعملون على تشويه الحقائق وحجم طبيعتها. فهذا النعت يرتكز الى تصور يحاول ترتيب الدول في سباق نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهو تحليل سطحي يرمي لاستبدال تفسير تاريخي علمي بمنظور يرتكز للترتيب لمستويات عيش الشعوب على سلم تصاعدي باعتماد الملاحظة والوصف، وهو محاولة مفضوحة للاستغناء عن الاخذ بعين الاعتبار لعلاقات الهيمنة والاستغلال التي تحكم اليوم العلاقات فيما بين الدول. وانطلاقا من هذا الاعتبار فالمطلوب هو استبدال تسمية " غير متقدمة" بتعبير ادق هو الدول " المفقرة" و " المستغلة الخاضعة". فالاقتصاديون الذين يوظفون تعابير " دول متخلفة" او " غير نامية " من دون اخضاعها لتحليل عميق يقرون ضمنيا ان هذه الدول تتواجد في مراحل متأخرة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الفكرة خاطئة. فالدول " المتقدمة" لم تخضع طيلة تاريخها للتبعية الاقتصادية، قطاعها الاقتصادي لم يكن في كل مراحل تطوره خاضعا للأسواق الخارجية ولم تتحمل هذه الدول يوما اكراهات خارجية او عانت صناعتها لمنافسة قوية من طرف الرأسمال الكبير الذي ينهب حاليا الخيرات الطبيعية للدول المدعوة " غير نامية".

الملاحظات السريعة أعلاه هي كافية لإظهار عدم دقة وسداد استعمال صيغة " دول متخلفة" او مرادفها " دول غير نامية". فبالرغم من ان مستوى عيش شعوب الدول المعنية يبقى متخلفا مقارنة مع شعوب الدول المصنعة لكن ذلك لا يمكن تبريره بوجود اقتصادات الاولى في مراحل متأخرة من التطور، فهذه الدول هي ايضا تطورت وتقدمت في نفس الوقت الذي تطورت فيه الدول المصنعة، لكن تطورها اتخذ منحا مغايرا لمسار المصنعة ولم تتقدم بنفس الطريقة التي تطورت بها هذه الأخيرة، وهذه الحقيقة يحجبها استعمال هذه النعوتات ويؤدي في أحيان كثيرة الى استنتاجات خاطئة منها القول بانه يكفي لمحو التخلف ان نجعل الدول"الغير متقدمة "تتبع نفس المراحل التي مرت بها المصنعة مع الدفع بها لتجتاز هذا المسار بسرعة و ذلك بمدها برؤوس أموال خارجية كي تنشئ صناعة تكون اول الامر صناعة خفيفة لكون هذه الأخيرة لا تتطلب الكثير من الأموال.

مثل هذا التحليل المتهافت لابد من استبعاده واعتماد مقاربة واقعية تأخذ بعين الاعتبار شبكة روابط التبعية والاستغلال التي وجدت الدول المستغلة والمفقرة نفسها مندمجة فيها وهي مكرهة، والتي لابد ان تنفك منها ان هي رغبت في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب والرفع من مستوى عيش شعوبها بالقدر الكافي المقبول. فلابد لها اذن من الخروج من حالة التبعية، التبعية السياسية التي يمثل الاستعمار الجديد أحد اشكالها البارزة. والتبعية السياسية هذه تقوم على التبعية الاقتصادية للدول المتخلفة وولاء نخبها المهيمنة والفاسدة للدول المصنعة، وهذه التبعية الاقتصادية تتخذ شكل التبعية التجارية وتتمظهر في حجم الصادرات لنوع محدد من المواد، غالبا في شكلها الخام، لدولة او لعدد محدود جدا من الدول. في ظل التبعية الاقتصادية هذه تتحكم عوامل خارجية في حركية الاقتصاد وفي بنية وحجم الاستثمارات كما انها تؤدي الى انقسام اقتصادات الدول المتخلفة الى قطاعين، قطاع متطور يستقطب رؤوس اموال أجنبية ويشهد نمو علاقات رأسمالية، وقطاع تقليدي ضعيف التجهيزات تهيمن فيه علاقات ما قبل الرأسمالية.

ان التبعية السياسية والاقتصادية التي فرضت على الدول المتخلفة في إطار العولمة الامبريالية السائدة جعل هذه الدول تخضع ليس فقط للاستغلال من طرف الرأسمال الاحتكاري المهيمن عالميا، بل تم ايضا اخضاعها لاختناق اقتصادي. كان وراء هذا الاختناق عوامل خارجية منها كل " اشكال السرقات المالية" التي تخضع لها اقتصاديات هذه الدول التابعة من طرف الدول الامبريالية فجعلت عملية التراكم شبه مستحيلة، كما عرقلت نمو القطاع الصناعي وحالت دون تطوير قوى الإنتاج واستمر اخضاع الجهاز السياسي لهذه الدول المحاصرة والهيمنة على بنوكها وراضيها الخصبة. اما العوامل الداخلية فتتمثل أساسا في ضعف التراكم الذي ينضاف الى سوء توظيف وتدبير الإمكانيات المتاحة وفي انفراد هذه الدول ببنية اجتماعية غير مندمجة تعم فيها الهشاشة وارتفاع البطالة.

يتضح بما لا جدال فيه ان الشرط الأول للخروج من واقع التخلف هو استقلال القرار السياسي للدول المسماة متخلفة وتحييد الطبقات والشرائح الاجتماعية المرتبطة مصلحيا بالإمبريالية وبناء اقتصاد مستقل يلبي الحاجيات الأساسية لشعوبها ويرتكز لعلاقات مالية-نقدية وجمركية وتجارية متكافئة مع القوى الرأسمالية المهيمنة عالميا. واستقلال القرار الاقتصادي والعلاقات المتكافئة مع الدول الرأسمالية المهيمنة لا يعني بالضرورة قطع العلاقات معها بل بناء علاقات تجارية بشكل يراعي مصالح الجانبين. وجدير بالذكر ان مثل هذه العلاقات لن تتمكن الدول المسماة " غير متقدمة" من اقامتها مع باقي العالم في ظل العولمة القائمة الا إذا قامت مسبقا بثورة وطنية ديمقراطية شعبية بحيث بدونها سيستمر النمو الغير المتكافئ بين المركز والهوامش على المستوى العالمي وسيتواصل " نمو تخلف" الدول والقارات المفقرة بتواز مع النهب لخيراتها من طرف المراكز الامبريالية.

النظام المغربي واستحالة التنمية

يتطلب هذا الموضوع تشريح طبيعة النظام المغربي وما إذا كان وفق مميزاته يمكن من تحقيق التنمية، لكن لابد من تحديد المعايير المعتمدة بتحديد مستوى تخلف أو تطور دولة ما. إن مفاهيم الدول المتخلفة، أو غير النامية أو في طريق، النمو أو غير الصناعية... الخ

ج. حسن

هي مفاهيم تعني نفس الشيء، لكن لكل مفهوم سياقه، مفهوم الدول المتخلفة هو مفهوم وضعته الدول الامبريالية الاستعمارية سابقا لتبرير استعمارها لدول الجنوب، هذا المفهوم سيتم رفضه لاحقا لكون مفهوم التخلف فضفاض، بل هناك حضارات قديمة ربما هي أكثر تطورا من حضارة الدول الصناعية، لذلك تم استخدام مفهوم الدول النامية، أي الدول التي يكون ناتجها الداخلي دون معدل ما وتبيع منتجاتها في صيغتها الخامة، لذلك تم خلق مفهوم دول في طريق النمو للتمييز بين الدول المتخلفة وبعد أن بدأت الفجوة تتسع حتى داخل مجموعة الدول الصناعية نفسها، تم استعمال مفهوم الدول غير الصناعية وهنا لابد من التمييز بين النمو والتنمية، فالنمو يعني الناتج الداخلي لدولة ما، يحقق ارتفاعا سنويا دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على مستوى عيش السكان، في حين أن التنمية تعني نموا متزايدا وينعكس على المواطنين/ات في عيشهم، سواء من حيث الدخل الفردي أو توفير خدمات اجتماعية ذات مستوى مهم في الصحة والتعليم والإدارة والمساواة في الحقوق بين المواطنين/ات أو بين المجالات أو في توزيع الثروة أو في حقوق الطفولة والنساء... الخ

تتحدد معالم التخلف عامة في الفقر والذي يعد أحد أهم هذه المعالم والذي يمكن قياسه بواسطة معيار الدخل وكذلك نسبة الولوج إلى التعليم وطنيا ومدى عدالة الولوج بين المناطق وبين الجنسين ومعدل الرسوب ومغادرة المدرسة ومستوى القراءة والكتابة وعدد الإصدارات السنوية وقيمتها العلمية وفي الجانب الصحي، مستوى مرض السكان، خاصة النساء والأطفال ونوعية الأمراض المتفشية ومستوى الرعاية الصحية، ثم مستوى البطالة ونوعيتها ومدى ديمقراطية الولوج إلى الوظائف، ثم وجود بنية تحتية وفي مختلف المناطق وجودتها، أي العدالة المجالية من حيث توفر البنيات التحتية، خاصة الأساسية، طرق، سكك حديدية، الكهرباء، مدارس ومستشفيات وتزويد المنازل بالماء الصالح للشرب وقنوات الصرف الصحي والاتصالات وأخيرا كيفية تدبير الاختلافات الثقافية والاثنية والاجتماعية واستقلال السلطة القضائية ونزاهتها.

فما هي مؤشرات المغرب في هكذا مجالات؟ فحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2023 بلغت نسبة الفقر 12،0% كما انتقل مؤشر ثقة الأسر في المستقبل إلى 46،3 نقطة عوض 53،7 المسجلة خلال الفصل الأول من سنة 2022، كما صرحت 85،3% من الساكنة بتدهور مستواها المعيشي خلال 12 شهر السابقة فيما عبرت 10،9% باستقرارها في حين تحسنت بالنسبة لـ 3،8% من السكان، كما عرفت الوضعية المالية للأسر تدهورا مستمرا حيث صرحت 51،2% من الأسر أن مداخيلها يغطي مصاريفها في حين استنزفت 45،4% من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من الادخار 3،4% وهذه المؤشرات كلها تبين أن سياسات النظام تخدم فقط مصالح حفنة قليلة من المتحكمين/ات سواء في وسائل الإنتاج أو في السلطة، مما يفند الشعارات المرفوعة من قبيل المغرب الجديد،

> تتحدد معالم التخلف عامة في الفقر والذي يعد أحد أهم هذه المعالم والذي يمكن قياسه بواسطة معيار الدخل وكذلك نسبة الولوج إلى التعليم وطنيا ومدى عدالة الولوج بين المناطق وبين الجنسين ومعدل الرسوب ومغادرة المدرسة ومستوى القراءة والكتابة وعدد الإصدارات السنوية وقيمتها العلمية وفي الجانب الصحي،

مغرب حقوق الإنسان أو الدولة الاجتماعية ولا ننسى أن المغرب يحتل الرتبة 120 في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2024 والرتبة 56 من بين 57 في مؤتمر PIRLS لسنة 2024 والرتبة 86 في التعليم لسنة 2023. فالهدر المدرسي حسب تقرير الحكومة لسنة 2024 وصل إلى 334664 تلميذ في موسم 2021/2022 منها 76233 في الابتدائي و183893 في الإعدادي و74538 في الثانوي التأهيلي وقد صرح وزير التربية الوطنية أن الهدر المدرسي وصل 5،3% سنويا أي ما يعادل 331000 تلميذ ويهدف برنامج 2022/2026 إلى تخفيض هذه النسبة بالثلث أي إبقاء حوالي 220000 تلميذ(ة) سنويا خارج أسوار المدرسة دون ذكر مستوى التعلمات الأساسية. أما في الصحة فالمغرب يحتل الرتبة 122 عالميا وكل المعطيات تبرر ذلك فمثلا هناك فقط 7،3 طبيب و2،4 صيدلي و13،9 معرض(ة) لكل 10000 نسمة وهذه المعدلات هي من أضعف المعدلات عالميا حسب التقرير السنوي عن إحصاءات الصحة العالمية، فالعجز الحالي يقارب 33 ألف طبيب(ة) و69 ألف ممرض(ة) ومقارنة مع الجزائر مثلا فإن هناك 17،3 طبيب و58،3 ممرض(ة) و10،9 صيدلي(ية) لكل 10000 نسمة. أما في تونس فهناك 12،6 طبيب و24،3 ممرض(ة)، و2،2 صيدلي لكل 10000 نسمة. كما يحتل الرتبة 136 في البيئة الطبيعية عن مؤشر الازدهار الحالي والرتبة 96 ضمن 167 دولة أو منطقة في مؤشرة «ليجاتوم» للرخاء العالمي لسنة 2023 الذي يعتمد على عديد من العوامل كالثروة والنمو الاقتصادي والتعليم والصحة والرفاهية الشخصية ونوعية الحياة والرتبة 95 حسب مؤشر الجودة الاقتصادية والرتبة 57 في البنيات التحتية والرتبة 89 في مؤشر الحكامة مما يبين بالملموس بأن النظام المغربي فاسد وأن نهب المال العام وترسيخ اقتصاد الريع وتفشي الرشوة والمحسوبية خاصة في الصفقات العمومية وفي غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة هي أحد الأسس التي يركز عليها، لذلك نتساءل، هل يمكن للمغرب في ظل النظام القائم تحقيق تنمية حقيقية ونقل المغرب من قائمة الدول النامية إلى خانة الدول الصناعية المتقدمة ويستفيد فيها المواطنون/ات من خيرات بلادهم/هن؟

> **إن الرهان على تنمية حقيقية في ظل النظام القائم هو كمن يريد الوصول إلى السراب، لذلك يمكن أن أؤكد أن لا تنمية في ظل النظام القائم، لكن في نفس الوقت هل من آمال في الأمد القريب؟ قد أجزم بلا، هذا ليس لأني متشائم ولكن لكون القوى اليسارية ضعيفة ومشتتة، بل إن أغلب المحسوبين/ات على اليسار سواء الديمقراطي أو الجذري قليلو/ات الالتزام وخارج ميدان الصراع،**

للجواب على هذا السؤال، وجب تحديد عناصره الكبرى، فالنظام المغربي لا ديمقراطي لكن يوظف الديمقراطية بميكيافيلية مقيتة، فدستور 2011 يمركز كل السلط الأساسية في يد الملك غير الخاضع لأي مساءلة، بل يمتلك كل الصلاحيات لحل الحكومة والبرلمان إذا لاحظ أن هذا البرلمان الشكلي حاول الخروج عن السطر المرسوم له، إنه مجرد غرفة للتسجيل، بل أكثر من ذلك، هو أداة لتمرير أخطر القوانين اللاشعبية، مثلا قانون الشركات الجهوية لتدبير الماء والكهرباء والتطهير. والتي يتم تبريرها من طرف خدامه، بكون الديمقراطية تعني خضوع الأقلية للأغلبية، والحال أن كل الأعضاء وعضوات البرلمان هم/هن أغلبية النظام المخزني والاستثناء لا يقاس عليه. فإذا كان الملك هو الذي يرسم السياسات الاستراتيجية الكبرى، فما الفائدة من وجود انتخابات أصلا وبرلمان بغرفتين يستنزف المال العام؟ إنها لعبة إلهاء وإدماج المستعدين/ات للعب دور الكمبارس في مسرحية الانتخابات والديمقراطية المخزنية وإذا أضفنا إلى كل هذا ارتماء النظام المغربي في أحضان الصهيونية والامبريالية العالمية منذ الاستقلال الشكلي، يظهر بوضوح أن الهاجس الأساسي للنظام هو حماية نفسه ومصالحه ومصالح الطبقات الملتفة حوله، مقابل جعل المغرب رهينة لدى الصهيونية والامبريالية، وما اتفاق التطبيع مع الكيان الصهيوني وعقد اتفاقات في مجالات تهم السيادة الوطنية، منها الجانب العسكري والمخابراتي وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية، المغرب شريكا استراتيجيا خارج الناتو إلا دليل على أن النظام المغربي عميل لهما وخادم مصالحهما في المنطقة وخاصة في افريقيا، أما ادعاء أن للمغرب شركاء أقوياء وأن المغرب استطاع عقد شراكات متنوعة بفضل السياسات المتوازنة للبلاد، هي خطابات لدس السم في العسل خاصة عندما يتعلق الأمر بالصهيونية رأس الرمح الامبريالية العالمية وخاصة الأمريكية.

إن الرهان على تنمية حقيقية في ظل النظام القائم هو كمن يريد الوصول إلى السراب، لذلك يمكن أن أؤكد أن لا تنمية في ظل النظام القائم، لكن في نفس الوقت هل من آمال في الأمد القريب؟ قد أجزم بلا، هذا ليس لأني متشائم ولكن لكون القوى اليسارية ضعيفة ومشتتة، بل إن أغلب المحسوبين/ات على اليسار سواء الديمقراطي أو الجذري قليلو/ات الالتزام وخارج ميدان الصراع، بل نظرا لتفشي الأزمة في أوساط الطبقة المتوسطة سادت الفردانية والمسلكيات الليبرالية في صفوفه ويبقى الواقع حبلى بالمفاجئات.

من أطروحات حزب النهج الديمقراطي العمالي: لا تحرر خارج التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي

لقد تطرق حزب النهج الديمقراطي العمالي في اطروحاته التي صادق عليها المؤتمرالوطني الخامس (صيف 2022) لمختلف القضايا التي تهم الشعب المغربي، ولطبيعة النظام المخزني الاستبدادي العائق لكل تقدم/تنمية، كما تطرق الى طرق التحرر لتجاوز هذا الواقع المر. وقد تطرق الحزب لمختلف القضايا في الاطروحات، وهي منشورة في كتاب من 190 صفحة.

ننشر في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي جزءا من برنامج يجيب نسبيا على إشكاليات: «التخلف»، أسبابه وسبل التحرر/التنمية/الازدهار/الانعتاق/الديمقراطية الشعبية...

وهي أرضية يمكن أن تلتقي حوله مختلف القوى الطامحة الى التغيير الحقيقي.

(انظر الاطروحات، الخط السياسي، التناقض الرئيسي ومتطلبات حله ص 47، 48، 49، 50).

التناقض الرئيسي ومتطلبات حله:

60 -التناقض الرئيسي:

تحيلنا الدراسة المنجزة من طرف النهج الديمقراطي في مؤتمره الثالث للتشكيلة الاجتماعية إلى وجود تناقض رئيسي، بين مجموع الطبقات الشعبية المشكلة من: الطبقة العاملة، الفلاحين الفقراء، المعدمين، كادحي الأحياء الشعبية، البرجوازية الصغرى والبرجوازية المتوسطة، من جهة، والإمبريالية خصوصا الفرنسية، والنظام المخزني وقاعدته الاجتماعية، المشكلة من الكتلة الطبقية السائدة وامتداداتها المجتمعية من أحزاب وجمعيات وأعيان، من جهة أخرى؛ لذلك فإن الإستراتيجية الثورية، هي في جزء منها حل هذا التناقض الرئيسي تحت قيادة جبهة الطبقات الشعبية في أفق حل التناقض الأساسي تحت قيادة الحزب المستقل للطبقة العاملة.

ولحل هذا التناقض الرئيسي يعتمد حزب النهج الديمقراطي العمالي على برنامج سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي متكامل للتغيير الثوري عبر مراحل: هي مراحل التغيير الثوري.

61 - برنامج حل التناقض الرئيسي:

يتكون برنامج حل التناقض الرئيسي من مجموعة من الخطط والمهام، تتعلق بمجموع مراحل التغيير الثوري، وأطوار كل مرحلة:

- مراحل التغيير الثوري: يتحقق عبر سيرورة من المراحل المتمايزة، لكنها مترابطة جدليا في إنجاز الأهداف والتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. وفي هذه السيرورة تبرز مرحلتين رئيسيتين، هما مرحلة التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي، تنقسم بدورها إلى طورين، ومرحلة التغيير الاشتراكي. ففي كل مرحلة يتم حل تناقضات طبقية معينة ويتم وفقه بناء سلطة جديدة.

أ - مرحلة التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي: يتحقق خلال هذه المرحلة، حل التناقض الرئيسي بين جبهة الطبقات الشعبية بقيادة الطبقة العاملة، وبين الكتلة الطبقية السائدة، الإمبريالية والمخزن.

ويتميز التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي بكونه:

+ سيكون وطنيا : لأنه سيقضي على الاستعمار الجديد، وعلى كافة أسباب ومظاهر السيطرة الإمبريالية في بلادنا، الاحتلال الاستعماري لجزء من التراب الوطني، والسيطرة الاقتصادية من خلال الشركات المتعددة الاستيطان، واتفاقيات التبادل الحر والديون، وكذلك السيطرة الثقافية الإمبريالية، والسيطرة السياسية الإمبريالية، من خلال الذيلية لمواقف الإمبريالية من مختلف القضايا، والذيلية لمواقف الرجعية العربية، خاصة العربية السعودية، مقابل إعانات مادية. كما سيكون وطنيا، لأنه يسعى إلى إقامة سلطة وطنية مناهضة للإمبريالية والصهيونية، وإلى بناء اقتصاد وطني متحرر من التبعية.

+ سيكون ديمقراطيا : لأنه يسعى للقضاء على النظام المخزني، وإقامة سلطة شعبية، تضمن لعموم الجماهير الشعبية التمتع بالحريات الديمقراطية الأساسية دون قيد أو شرط، والقضاء على مختلف العلاقات الاجتماعية الشبه إقطاعية المتواجدة في المجتمع، على المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإيديولوجية. سيكون ديمقراطيا، لأنه سيرسي العلمانية، ويحترم حقوق الإنسان.

+ سيكون شعبيا : لأنه أولا وأخيرا من صنع الجماهير الشعبية، وليس من صنع نخبة عسكرية أو حزبية تقوم بالتغيير نيابة عن الجماهير أو بتفويض منها. سيكون شعبيا لأن الثورة الزراعية، وهي الحل الجذري للمسألة الفلاحية، تشكل إحدى المهمات الأساسية للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي. كما أنه شعبي لكون الديمقراطية التي يؤسسها أرقى من الديمقراطية البرجوازية، ديمقراطية الإنابة. إنها ديمقراطية تخدم مصالح الطبقات الشعبية وتضمن سيادتها من خلال تحكمها في كل ما يتعلق بمصيرها أي الديمقراطية المباشرة.

+ سيكون ذو أفق بناء المجتمع الاشتراكي : وذلك بتحقيق كل متطلبات هذا الانتقال، سواء ما تعلق بالقيادة البروليتارية المتحالفة مع الفلاحين الفقراء والكادحين، أو من التطور النوعي لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتحقيق الوحدة المغاربية، لتهييئ الشروط الأساسية لبناء المجتمع الاشتراكي المنشود.

وتتشكل مرحلة التغيير الثوري الوطني الديمقراطي الشعبي هاته من طورين رئيسيين وهما:

الطور الأول: تهييئ شروط النهوض العارم للحركة الجماهيرية بمختلف طبقاتها وقطاعاتها، عبر إنجاز البرنامج المرحلي، وبناء التنظيمات الذاتية للجماهير، وعقد التحالفات الواسعة، وبناء الجبهات العريضة، وتوجيه الشعارات السياسية نحو العدو الأكثر شراسة، أي النظام المخزني. وقد يعرف هذا الطور سلسلة من الصراعات الاجتماعية والسياسية، وقد تتخللها فترات من المد ومن الجزر، وستكون نتيجتها نضج شروط الأزمة الثورية تترجم بحصول أزمة في القمة، أي تفكك الكتلة الطبقية السائدة، وعدم قدرتها على التحكم في جهاز دولتها القمعي، وبروز تناقضات عميقة في صفوفها، يستحيل معها العودة إلى سابق عهدها؛ مع نضال حازم ومتقدم للطبقة العاملة وقواها الثورية، وسخط شعبي عارم في كل المناطق المهمشة، ودعم سياسي مبدئي من قبل الفلاحين الفقراء والمعدمين.

الطور الثاني: يتم فيه التركيز على النضال طويل النفس والمتعدد الأشكال، من أجل إسقاط السلطة السياسية والاقتصادية للكتلة الطبقية السائدة، وذلك من أجل إقامة نظام ديمقراطي وطني شعبي يقطع مع التبعية للإمبريالية، ويحرر المناطق المستعمرة أو يتفاوض على استرجاعها، وذلك في أفق بلورة اقتصاد وطني متمركز على الذات، يلبي الحاجيات الأساسية للشعب، ويرسي أسس نظام ديمقراطي جديد، تحتل فيه الطبقة العاملة وعموم الكادحين الدور الريادي في المجتمع، ويفتح الطريق نحو إرساء الاشتراكية كنظام اجتماعي جديد، ينعدم فيه استغلال الإنسان للإنسان.

+ إن نضال القوى الأساسية في التغيير الثوري يجب أن يستند إلى برنامج سياسي (انظر البرنامج العام) يدمج بشكل خلاق هوية الشعب المغربي المتعددة، في مشاريع سياسية اجتماعية وثقافية، تقضي على جميع شروط الاضطهاد الطبقي والإثني البطريركي والذكوري، كما يقوم على أسس نظام جهوي ديمقراطي، يحترم الإرادة الشعبية، ويقطع مع التهميش، ويوفر شروط تنمية مستدامة، تسمح بإدماج الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة، للولوج إلى الخدمات العمومية (الشغل، التعليم، الصحة، السكن، النقل، الثقافة والبيئة (.

+ في كلا الطورين، تطور مختلف الفئات الشعبية، أساليب نضالها حول مجمل مطالبها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، المجالية والثقافية، بما فيها القضايا المرتبطة بالشأن العام المحلي والجهوي والوطني، وتبني التنظيمات الذاتية الجديدة، وتنتزع التنظيمات النقابية والاجتماعية القائمة، من يد البيروقراطية والانتهازية، وتوظف مجمل تلك التنظيمات في الدفاع عن المكتسبات وتحقيق المطالب وتحصينها. وعبر هذه التنظيمات تنشئ الجماهير أنوية تركز وتكتل موازين القوى في مختلف المعارك النضالية، وعبر مختلف القطاعات، وفي جميع المناطق. إن هذه الأنوية هي الأدوات التنظيمية للجماهير التي تساعدها على خلق التراكم، عبر تقييم المعارك والاستفادة من الأخطاء، والبناء على المكتسبات من أجل تطوير وتجذير الحركة النضالية بشكل عام. وعلى قاعدة هذه الأنوية، تنظم الجماهير علاقة الصراع مع الدولة، سواء تعلق الأمر بالتفاوض حول المطالب، أو حول الإشراف على مشاريع الدولة ومراقبة إنجازها وتنفيذ الاتفاقات والالتزامات المقدمة كجواب على المطالب المرفوعة. إن هذه الأنوية هي ما سيشكل بذور السلطة الشعبية المضادة. وكلما تقدم الصراع الطبقي وارتفع منسوب المطالب الجماهيرية ونضجت شروط الأزمة الثورية، كلما تطورت هذه الأنوية وتعاظمت مساحة تدخلاتها ومجالات إشرافها.

وسيسمح هذا التطور بأن تتحول هذه الانوية، في لحظة الأزمة الثورية، إلى سلطة بديلة قائمة الذات، قادرة على تشكيل سلطة سياسية موازية، عبرها ستعرف البلاد فترة ازدواجية السلطة. عندها يصبح شعار السلطة كل السلطة للشعب شعارا قابلا للإنجاز وال ت حقق. إن ازدواجية السلطة مسألة ملازمة لكل التجارب الثورية الناجحة منها أو التي لم تنجح، حيث يقيم الشعب الثائر مؤسسات خارج المؤسسات الرسمية القائمة، ويعد هذا الملمح من مميزات الوضع الثوري.

سيواصل الشعب الفلسطيني الكفاح والمقاومة

ماهر الطاهر (*)

الرفيق ماهر الطاهر في لقاء على إذاعة النور اللبنانية وقناة الميادين: الشعب الفلسطيني سيواصل الكفاح والمقاومة حتى تحقيق واستعادة كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

أجرت إذاعة النور اللبنانية صباح اليوم السبت 1 أيار 2024، وقناة الميادين مساء أمس الجمعة 31 أيار 2024، لقاءً مع الدكتور ماهر الطاهر مسؤول العلاقات الدولية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي، تحدث خلالهما أنّ الإدارة الأمريكية هي التي تقود العدوان وحرب الإبادة على قطاع غزة، وأن صمود المقاومة الفلسطينية الأسطوري على أرض قطاع غزة والضفة الفلسطينية و القدس والأراضي المحتلة عام 1948، أجبر الرئيس بايدن والإدارة الأمريكية على الحديث عن وقف الحرب في قطاع غزة، لأن أمريكا بدأت تدرك أن الكيان الصهيوني قد فشل في تحقيق أهدافه العدوانية بعد أن أعطته فرصة ثمانية أشهر للقضاء على المقاومة الفلسطينية، لكنه فشل في تحقيق ذلك فشلاً ذريعاً، مؤكداً أن بايدن يشعر بقلق عميق على الكيان الصهيوني الذي يعيش حالة إرباك وتناقضات داخلية عميقة نتيجة إيقاع خسائر بصفوف قواته.

وشدد الطاهر على ضرورة الحذر من المواقف الأمريكية التي ساندت العدوان وقدمت كل أنواع السلاح لممارسة حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

وأشار إلى تصاعد عمليات محور المقاومة ووحدته في مواجهة العدوان، مؤكداً أن جبهة المقاومة هي أقوى من أي وقت مضى وأن العدوان الصهيوني لم يتمكن من تحقيق أهدافه العسكرية أو السياسية، ومشددا أن المقاومة الفلسطينية واصلت عملياتها العسكرية وأوقعت خسائر حقيقية في صفوف قوات الاحتلال الصهيوني.

وأكد الطاهر تمسك المقاومة الفلسطينية بثوابتها حول ضرورة الوقف الشامل لإطلاق النارَ ووقف العدوان والانسحاب الكامل من قطاع غزة، وتبادل الأسرى وإعادة الإعمار، كما أكد على صلابة ووحدة موقف محور المقاومة في فلسطين ولبنان و اليمن وسوريا والعراق وإيران في مواجهة حرب الإبادة التي يمارسها الكيان الصهيوني.

كما تحدّث الطاهر عن أهمية انعقاد الدورة ال 33 للمؤتمر القومي العربي، والتي أطلق عليها اسم «دورة طوفان الأقصى»، والتي ناقشت مقترحات عملية لدعم صمود أهلنا في قطاع غزة وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، قائلاً: «إن الشعب الفلسطيني سيواصل الكفاح والمقاومة حتى تحقيق واستعادة كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

عن جريدة الهدف الفلسطينية.
السبت 01 يونيو 2024

«التجويع» يُشهر مجدداً في شمال قطاع غزة

بقلم وسام زغبر

تظهر التقارير المحلية أن «إسرائيل» الدولة القائمة بالاحتلال عادت مرة أخرى لاستخدام سياسة التجويع في مدينة غزة وشمال قطاع غزة، بعد أن أشهرته كسلاح في وجه الغزيين امتد لقرابة ستة أشهر، ما دفعهم لأكل أعلاف الحيوانات وحبوب الطيور لسد رمق جوعهم وجوع أطفالهم.

أمام الضغوط والمطالبات الدولية على دولة الاحتلال، سمح مجلس الحرب الإسرائيلي في الشهر السادس لحرب الإبادة ولمدة ثلاثة أسابيع بتدفق المساعدات الإنسانية إلى شمال قطاع غزة، وسمحت للقطاع الخاص بإدخال المواد الغذائية والخضروات واللحوم والدواجن والبيض والفواكه والتي ساهمت بانخفاض أسعارها في الأسواق المحلية.

ولكن سرعان ما أغلقت قوات الاحتلال بوابة القطاع الخاص وأبقت على فتات المساعدات الإنسانية من الطحين وصناديق المعلبات وتزامن ذلك مع اغلاق معبر رفح البري، ما ساهم بفقدان السلع الأساسية من السكر والأرز والبقوليات واللحوم والدواجن والبيض والخضروات والفواكه من الأسواق، وعودة المجاعة من جديد.

فيما كشف خبراء في الأمم المتحدة عن تراجع حجم المساعدات الإنسانية الواردة إلى قطاع غزة إلى الثلث، فيما أوضح مكتب منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أن تدفق المساعدات الإنسانية انخفض إلى ما نسبته 67% مع بدء العملية العسكرية الإسرائيلية في محافظة رفح وإغلاق معبر رفح ما يهدد بعودة الجوع إلى قطاع غزة من جديد.

وحذرت منظمة الصحة العالمية من أن «أطفال غزة يتضورون جوعًا مع استمرار العقبات أمام وصول المساعدات الإنسانية»، وقالت المتحدثة باسم المنظمة مارغريت هاريس: «هؤلاء هم الأطفال دون سن الخامسة الذين لا يحصلون على الطعام طوال اليوم. لذا فالسؤال: هل تصل الإمدادات؟ الإجابة لا، فالأطفال يتضورون جوعًا».

فيما أفادت المديرة الإقليمية لمنظمة الصحة حنان بلخي قائلة «هناك أناس يأكلون الآن طعام الحيوانات والعُشب ويشربون مياه الصرف الصحي داخل قطاع غزة».

وأبدت منظمات محلية ودولية تخوفها من تفشي وباء الكوليرا في قطاع غزة مع ارتفاع درجات الحرارة ومحدودية الوصول إلى المياه النظيفة وتدفق مياه الصرف الصحي في الشوارع والطرقات.

وأوضحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» أن «90% من الأطفال يعانون من فقر غذائي حاد»، فيما حذر مدير برنامج الأغذية العالمي في فلسطين من تزايد خطر المجاعة، مضيفاً «إذا لم نتمكن من إيصال مساعدات بكميات كبيرة إلى قطاع غزة ستتزايد علامات المجاعة».

وحذر المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» فيليب لازاريني، من استمرار انقطاع دخول المساعدات وإمدادات الوقود عبر معبر رفح ما سيوقف الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء قطاع غزة، مشدداً أن كارثة الجوع التي يواجهها الناس وخاصة في شمال قطاع غزة ستزداد سوءاً إذا توقف دخول الإمدادات. وقال: «ما نحتاجه هو وقف إطلاق النار الآن، وليس نزوح قسري جديد والقلق من المعاناة لا تنتهي».

إن اشهار حكومة الاحتلال سلاح التجويع في وجه الفلسطينيين في شمال قطاع غزة، دفع 70 منظمة حقوقية لإصدار بيان مشترك دعا لإعلان المجاعة رسمياً في غزة نتيجة إصرار دولة الاحتلال الإسرائيلي على ارتكاب جريمة التجويع واستخدامه كسلاح حرب، في إطار جريمتها الأشمل في الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

وتزامن البيان المشترك لنحو 70 مؤسسة حقوقية مع تهم وجهتها محكمة الجنائية الدولية لرئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير حربه يؤاف غالنت أبرزها المجاعة الجماعية للمواطنين والتسبب بمعاناتهم بشكل متعمد والدعوة إلى القتل الجماعي وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وبموجب تلك التهم تقدم المدعي العام لمحكمة الجنائية الدولية كريم خان بطلب لاستصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو وغالنت وآخرين من يكشف التحقيق عنهم.

إن حكومة الاحتلال تواصل وضع نفسها فوق القانون الدولي الإنساني وشرعة حقوق الإنسان الذي يحظر التسبب بالمجاعة كممارسة عسكرية ضد السكان المدنيين، حيث تؤكد المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1977، على حماية الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، وتحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل المواد الغذائية والمناطق الزراعية والمحاصيل والماشية ومرافق الشرب وشبكاتها وأشغال الري، إذا كان الهدف هو تجويع المدنيين أو حملهم على النزوح أو لأي باعث آخر.

ونصت المادة 6 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أن «أي من الأفعال التي ترتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، إهلاكًا كليًا أو جزئيًا، توصف على أنها إبادة جماعية». وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تنص المادة 11 منه «على حق الإنسان في الحصول على الغذاء الكافي والملائم للحياة، وتلزم الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حق الإنسان في الغذاء».

ويخالف التسبب بالمجاعة وتدمير مقومات الحياة في قطاع غزة، التدابير المؤقتة التي أقرتها محكمة العدل الدولية، ما يدفع بإمكانية مقاضاة المسؤولين عن الأمر أو والمتسببين بتأخير توصيل المساعدات أمام المحكمة الجنائية الدولية. إنّ الأفعال والسياسات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المواطنين في قطاع غزة تضعها في موضع المسؤولية الجنائية، بسبب مسؤوليتها عن خلق ظروف مثل الهجمات المباشرة على المنشآت الحيوية، أو فرض الحصار على المواطنين لمنع وصول المساعدات الإنسانية.

إن سلاح التجويع والتعطيش والقتل والتدمير ما زال مُشهراً بوجه الغزيين للشهر التاسع على التوالي، مُدمراً أية إمكانية للعيش في غزة، فيما لم يسمح مجلس الحرب الإسرائيلي بإدخال الوقود وغاز الطهي ما يهدد أي سبل للحياة ويتسبب بتفشي الأمراض والأوبئة وإحداث مكرهة صحية وتلوث مياه الشرب نتيجة تدفق مياه الصرف الصحي في شوارع القطاع وأزقته وبين بيوت وخيام النازحين، ما دفع الغزيين لاستخدام بدائل لطهي الطعام، وطاول التدمير البنى التحتية وخطوط الكهرباء والمياه في كافة مناطق قطاع غزة، حتى أنه طاول القطاع المصرفي في عدم السماح بإدخال السيولة النقدية ما أدى إلى شحها في الأسواق الفلسطينية وجعل جيوب المواطنين فارغة.

(*) مدير مكتب مجلة الحرية في قطاع غزة وعضو الأمانة العامة لنقابة الصحفيين الفلسطينيين

مصادرة حرية التعبير والرأي بدول "الديمقراطية وحقوق الانسان"

الحسين بوتبغى

تدخل حرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني بغزة الصامدة شهرها التاسع وقد حصدت أرواح أطفال ونساء ومسنين أبرياء، كما خلفت جرحى ومعطوبين بالآلاف وخربت البنية التحتية بالقطاع وهدمت المؤسسات، الحكومية منها والدينية، ولم تسلم المستشفيات والمستوصفات من الدمار وتم اسقاط المنازل على رؤوس ساكنيها وجرفت الأراضي الزراعية وتم تجويع الأهالي وتهجيرهم ولم يسلم من الهستيرية النازية حتى الموتى في قبورهم. انها مأساة حقيقية يعيشها الشعب الفلسطيني اليوم لا لشيء الا لكونه متشبث بالعيش بسلام فوق ارضه. وايمانا منه بسمو أهدافه فقد ضحى الشعب الفلسطيني بكل شيء، وكانت تضحيات جساما لكنها لم تذهب سدا. فقد استطاع هذا الشعب الأبي تحقيق المستحيل اذ تمكن من افشال كل اهداف العدو التي عمل لما يزيد من سبعين سنة لتحقيقها. لقد استطاع الفلسطينيون بفضل تضحياتهم اقناع الرأي العام العالمي بعدالة قضيتهم وجعلها تحتل مركز الصدارة على الساحة الدولية ما أربك حسابات العدو وحلفائه الذين خططوا لطمسها واقبارها.

لقد استطاع الشعب الفلسطيني ان يقنع شعوب العالم اجمع بزيف رواية الصهاينة وحلفائهم الذين ما انفكوا يبررون حرب الإبادة بغزة " بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، كأن الكيان المحتل قد جهز جيشه بأحدث عتاد حربي لتصفية الأبرياء من الأطفال والنساء والمسنين او للإجهاز عن قصد على الصحفيين وأصحاب البدلات البيضاء من أطباء وممرضين ومسعفين مدنيين. ان تضحيات الغازيين فتحت اعين الشعوب على حقيقة الصهيونية وأهدافها الفاشية المتمثلة في إبادة شعب، في اقتلاعه من ارضه والاستيلاء على ممتلكاته، لذلك هبت هذه الشعوب، ومن كل انحاء العالم، فملأت الشوارع تضامنا مع فلسطين رافعة شعارات تدين الصهيونية وتفضح جرائمها وتدعوا لوقف حرب الابادة المستمرة على غزة. هكذا كانت آخر الصيحات المنددة بحرب الإبادة تلك المنبعثة من الجامعات الغربية ومن جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الامريكية بداية، لتمتد بعد ذلك لباقي الجامعات الأمريكية ولباقي المؤسسات والمعاهد العليا الأوروبية.

إذا كان الشارع والقطاع الطلابي بالغرب قد أخرجته مأساة الشعب الفلسطيني من سباته وفتحت أعينه على حقيقة الكيان الاحتلالي العنصري وحكومته الفاشية، فالحكومات الغربية الداعمة لهذا الكيان العنصري عكس ذلك، فهي لا تزال متمادية في اسنادها لهذا الكيان فانفضح خطابها المزدوج. فمن جهة تتظاهر بتشبثها بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان ومن جهة اخرى تمنع المظاهرات التضامنية مع القضية الفلسطينية وتقوم بالحملات الترهيب وبتوقيف الطلاب المناهضين للصهيونية وتطردهم من الجامعات بل تعتقلهم، وكذلك تفعل مع كل من حمل العلم الفلسطيني او يتبنى افكارا مغايرة لتلك التي تروج لها دعاية الكيان المحتل. ان الأمبرياليات الغربية تقوم بإبعاد الإعلاميين وكل المدافعين عن الآراء المتعارضة مع السردية الصهيونية من الظهور على قنواتها التلفازية، ومن التعسفات التي تدخل في هذا الإطار ما أقدمت عليه المباحث الفيدرالية بالولايات المتحدة الامريكية ضد المناهض للصهيونية والمؤرخ اليهودي المشهور (llan Pappé) الذي تم توقيفه بالمطار واستنطاقه لمدة ساعتين لا لشيء الا لأنه من المنتقدين لما يقوم به الكيان الاستيطاني في حق الغازيين منذ 7اكتوبر. ومعلوم ان هذا الباحث المختص في التاريخ الفلسطيني بجامعة (Exeter) بإنكلترا قد ألف العديد من الاعمال ومنها كتاب (Le nettoyage ethnique de la Pales-tine) عن النكبة، وقام مؤخرا بالتصريح عبر تدوينة له بان الإبادة الجماعية التي يقترفها الاحتلال بغزة هي اشد قساوة وخطورة من نكبة 1948.

في هذا المنحى نفسه تندرج تصرفات الشرطة الألمانية التي منعت محاضرة حول فلسطين. فقد أوقفت المشاركين في اللقاء ومنعت المحاضر الذي دعي لتنشيطه وهو الطبيب الجراح الحامل للجنسية الفلسطينية-الإنجليزية ورئيس جامعة (Glasgow)، الغازي غسان أبوسة، من الدخول لألمانيا. و استمرارا في حملتها القمعية ضد المتضامين مع الشعب الفلسطيني هذه قامت هذه الشرطة ايضا بإغلاق المؤتمر الفلسطيني المزمع تنظيمه ببرلين وتوقيف عدد من القادمين للمشاركين فيه وأمرت المنتدبين لأشغاله بمغادرة المكان في الحين. وغير بعيد عن المانيا، شهدت فرنسا كذلك حملات قمعية مماثلة استهدفت كل المشككين في الرواية الرسمية التي تجتهد لإيجاد مسوغات للإرهاب الصهيوني. فبعد الهجوم على رفح وقيام الصهاينة بإحراق مخيمات مؤقتة لفلسطينيين مهجرين اقاموها بأماكن قيل لهم بانها آمنة، فعمل الاعلام المرئي ووسائل التواصل الاجتماعي بإظهار مخلفات هذا العدوان المتمثلة في اجساد أطفال ونساء وعجزة مفحمة، فكانت الصور المقززة لتلك المذبحة الشنيعة وراء استنكار كل شعوب العالم التي خرجت لشوارع المدن في مظاهرات شعبية صاخبة منددة بجرائم الكيان الصهيوني الفاشي. ومن جهتها طالبت محكمة العدل الدولية بتوقيف الهجوم على رفح وبتقديم المجرم نتنياهو ووزير حربه (Gallant) للمحاكمة. هذا التنديد وهذا الاستنكار وجد صدى له حتى بداخل المؤسسات الحكومية، و منها الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث قام نائب برلماني (Sébastien Delogu) من فريق "ميلانشن" برفع العلم الفلسطيني في جلسة عمومية للجمعية تعاطفا مع الشعب الفلسطيني. هذا التعبير الرمزي عن التضامن مع القضية الفلسطينية ألب عليه الأغلبية الرئاسية وتسبب له في عقوبة توقيف لمدة 15 يوما، في حين ان التحية النازية" التي قام بها نائب آخر من فريق الأغلبية الرأسية لم تكلفه الا تنبيها لاحترام القانون المنظم لاشتغال الجمعية الوطنية. هذين الحدثين كافيين لتوضيح تبعية قادة " العالم المتحضر" للوبي الصهيوني وطبيعة خطابهم المزدوج. وقد يتوضح أكثر عند سماع تصريحات كريم خان، المدعي العام لمحكمة العدل الدولية، الذي أكد ان مسؤولا سياسيا غربيا كبيرا نهره بقوة لدعوته بتقديم مسؤولين صهاينة للعدالة الدولية، مضيفا ان هذا المسؤول الكبير صرح له في نفس الوقت ان محكمة العدل الدولية أنشئت اساسا لمحاكمة الافارقة وقادة مارقين مثل الرئيس الروسي، لا غير.

الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره والدفاع عن أرضه بالنسبة لحكام الغرب الامبريالي يعد خطيئة يعاقب عليها. وهذا الموقف الماس بمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان لا يقتصر للآسف على المؤسسات الحكومية بل تجاوزها ليطال منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والنموذجان الصارخ لهذا السلوك الشاذ هوما تعرض له (Je-remy Corbyn) الزعيم السابق لحزب العمال البريطاني الذي تم طرده من حزبه نظرا لاعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني. وهذه الطريقة لإسكات الأصوات المخالفة للسردية المهيمنة تبين مدى انتهاك حرية التعبير في ظل الديمقراطية التي تتبجح بها الدول الغربية. فالتضامن مع الشعب الفلسطيني تسبب لعدد من الصحفيين في فقدان وظائفهم كما هو الحال بالنسبة للجامعي والمحلل السياسي الأمريكي (Marc Lamont Hill) الذي تم طرده من القناة التي تشغله (CNN) بعد ان أشار الى خطاب تم سرده بالأمم المتحدة يدعو لإقامة فلسطين حرة "من البحر الى النهر". بفرنسا أيضا تعرض عدد من الصحفيين والفنانين والمثقفين لانتهاكات مماثلة لمجرد التعبير عن آرائهم، فقد تعرض صحفي بقناة فرنسية (TV5 Monde) للطرد من طرف إدارة القناة لمجرد اختلافه في الرأي مع (Olivier Rafowicz) الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، كما ان مناضلين نقابيين لم ينجوا من مصادرة حقهم في حرية التعبير. فقد تم انهاء عقد العمل من طرف الباطرونا الفرنسية لعدد من العمال المنتسبين لأكبر نقابة فرنسية (CGT) بسبب ابداء تعاطفهم مع القضية الفلسطينية، بل هنالك منهم من طرد من عملهم لمجرد ظهوره على صفحات التواصل الاجتماعي ازاء صور لأرجال من المقاومة الفلسطينية.

ان الرقابة ومصادرة الحق في التعبير والاختلاف هي الخطوة الأولى نحو الاستبداد، وما محاولة فرض الرأي الوحيد بخصوص الهجوم البربري الحالي على غزة الا مؤشر واضح على هذا الانزياح. لذلك فمواجهة التحامل الصهيوني-الامبريالي ضد المتضامين مع الشعب الفلسطيني والدفاع عن التضامن الاممي مسألة أساسية لتكريس ديمقراطية حقيقية تمكن الناس، كل الناس، من التمتع بحقهم في الادلاء بآرائهم بكل حرية ومن دون قيد او شرط.

ان الرقابة ومصادرة الحق في التعبير والاختلاف هي الخطوة الأولى نحو الاستبداد، وما محاولة فرض الرأي الوحيد بخصوص الهجوم البربري الحالي على غزة الا مؤشر واضح على هذا الانزياح. لذلك فمواجهة التحامل الصهيوني-الامبريالي ضد المتضامين مع الشعب الفلسطيني

من صعوبات تأطير العاملات والكادحات

تتعمق الازمة بشكل عام، نتيجة الازمة البنيوية للنظام التبعي المغربي للسلطة الاقتصادية النيوليبرالية المتوحشة في العالم وللرأسمال المالي ومؤسساته الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويشن النظام حربا طبقية شرسة ضد الجماهير الشعبية، على كافة المستويات (ارتفاع الاسعار، سن قوانين مجحفة ضد الاجيرات والاجراء والعاملات والعمال...) والتي تقتضي مواجهتها بالانخراط في التنظيم والتوحيد لصفوف الجماهير الشعبية، والفئات الاجتماعية المتضررة عبرتأسيس تنظيماتهم الذاتية، لخوضالصراع والنضال المنظم. وتتعمق الازمة أكثر عندما نفتح ملف النساء عاملات وكادحات في المدن والبوادي، سواء على مستوى مطالبهن او على مستوى موقعهن في المجتمع. كما تعاني النساء الفقر والمجاعة وتخلف القوانين التمييزية في العمل وفي الحياة الاسرية، وتتعدد مظاهر العنف الطبقي والجنسي، لذلك فان نضال النساء من اجل المساواة الفعلية بين الجنسين على جميع المستويات مع ضمان الحقوق الخاصة للمرأة كامرأة وكأم، يصب في النضال العام ضد الرأسمالية كنظام استغلالي، وتحتل النساء العاملات مقدمة هذا النضال لكونهن يعانين كنساء وكعاملات من استغلال واضطهاد هذا النظام.

ازلاف الزهرة

يتطلب منا كمناضلات تحديد اليات عملنا للانخراط وسط العاملات والكادحات، وربط علاقات التعاون والتآزر مع مختلف الفئات الاجتماعية (خاصة النساء) المتضررة من السياسيات الليبرالية المتبعة من طرف النظام القائم. وتوعية النساء المقهورات، وتأطيرهن، وفرز الطليعيات منهن. مما يمكن التحاق النساء من الطبقة العاملة ومن الكادحات بالحركة النسائية المناضلة ببلادنا للمساهمة في النضال النسائي التقدمي من اجل التغيير الثوري.

إن التعريف ببعض التجارب من داخل الاطارات الجماهيرية (حقوقية، ونقابية، ونسائية...) في مسألة الانخراط مع العاملات والكادحات، وعلى الصعوبات والاشكالات التي يتعرضن لها، هو عمل ضروري. من هذا المنطلق، ارتأينا اخذ بعض النماذج منها:

1- من طنجة المناضلة (ل.ف) تقول: «بالنسبة لتجربتنا مع النساء العاملات بطنجة كان من خلال جمعية التواصل الجمعية التي كانت قد تأسست من اجل تكوين وتأطير العمال والعاملات في غياب هذا الدور داخل النقابات وكان يتم استقطاب العاملات من خلال حضور اعتصاماتهن امام الشركات او من خلال الدعاية التي كانت تقوم بها الجمعية في الأحياء الصناعية من اجل إعطاء دروس محو الأمية واللغات الأجنبية والتكوينات في مجال الحقوق الشغلية والرحلات الترفيهية وكدلك كنا نعتمد على ربط العلاقات الانسانية مع العاملات من خلال زيارتهن في بيوتهن، وخاصة للمؤازرة في الامراض او الافراح وفي حل بعض المشاكل العائلية بالتوجيه وما إلى ذلك... وبكسب ثقتهن ودلك بتحلي المناضلات بالأخلاق العالية بالتضحية والتفاني حتى يكن مثالا.»

التعليق: امام الاجهاز على الحقوق والتراجع عن مكتسبات الطبقة العاملة وامعان النظام في قمع نضالات الجماهير واحتجاجاتها وخنق الحريات تتضاعف معاناة النساء خاصة منهن العاملات. يتطلب ان يصبح بناء ادوات الصراع الطبقي للطبقة العاملة (النقابة لقيادة معاركها الاقتصادية والمجالس العمالية كتعبير عن وحدتها والحزب وجبهة الطبقات الشعبية لقيادة معاركها السياسية والفكرية) مهمة مركزية وانية لا تقبل التأجيل. العمل المباشر مع العاملات في الأحياء الصناعية، في الأحياء السكنية الشعبية، من خلال جمعيات نسائية او ثقافية او ترفيهية... امر مهم للارتباط بهذه الفئة من النساء. لكن تنظيم النساء العاملات في النقابات يشكل مدخلا اساسيا من أجل النضال وضمان المساواة في الفرص والحقوق والمزايا بين الجنسين في مجال العمل. تعزيز المشاركة الفعّالة للنساء في النقابة واتخاذ القرارات الهامة، وذلك بهدف ضمان تمثيل النساء في الهياكل القيادية وتعزيز صوتهن في صنع القرار، لتقوية انخراطها وضمان تمثيليتها في الاجهزة.

من داخل الإطار الحقوقي (الجمعية المغربية لحقوق الانسان)، نقدم نموذج لمناهضة العنف الذي تتعرض له النساء في المناطق النائية والاشكالات المطروحة بالنسبة للمناضلات من خلال العمل الحقوقي وتقديم بعض الصعوبات التي تعيق العمل المباشر معهن، وطرح كيفية تجاوزها،

2 - من ميسور المناضلة (م.أ) التي لعبت دورا في فضح محاولة السطو على اراضي الجموع بمرموشة، تدلي بما يلي: «كناشطة حقوقية في منطقة تنتمي للمغرب العميق توجهني عراقيل ومعيقات ترتبط أساسا لانتشار الفكر الظلامي والعقلية الذكورية وعدم الثقة في الجمعيات الحقوقية التي تتهم بتدمير الأسرة والتشجيع على تمرد النساء على الذكور من عائلاتهن اباء واخوة وأزواج لذلك تفضل هؤلاء النسوة الكادحات الصمت بدل التصريح بمعاناتهن خوفا من الانتقام في ظل عدم وجود أية حماية أو تأمين اقتصادي. «

3 - (ط. ع) مناضلة مكافحة من اجل السكن اللائق بالدار البيضاء تقول:» تعترضنا كحقوقيات معيقات متعددة عند انخراطنا في التضامن والتآزر في معارك الساكنة للأحياء الشعبية، خاصة مشكل الافراغات التي عرفتها الدار البيضاء خلال السنوات الاخيرة، ومشاكل الاستفادة من عدمها بالنسبة للنساء. كان من بين الصعوبات التي واجهتنا هو عدم انخراط النساء في النضال بعدما استفادت البعض من السكن، لم يتم استمرار النضال داخل الجمعية سوى البعض منهن (النفور من العمل السياسي والخوف...)، كان من واجبنا ان نقوم بتكوينهن وتوعيتهن، والعمل على ان يتمكن من تنظيم أنفسهن والدفاع عن مطالبهن.

التعليق: يكتسي العمل الحقوقي أهمية كبيرة في التواصل مع النساء في الاحياء الشعبية و الكاريانات...ضحايا الانتهاكات المتعددة، مما يدفع بالمناضلات للتركيز على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للنساء، مع ربط النضال الحقوقي بالنضال السياسي الهادف، في افق تشييد مجتمع جديد يضمن المساواة الفعلية و كافة حقوق المواطنة.

4 - من بادية المحمدية تقول المناضلة (ع.ل) حول تجربة العمل وسط الفلاحات في بادية المحمدية: « طبيعة العمل مع الفلاحات تختلف من فئة لأخرى حسب تخصصهن، هناك من تعمل في الحقول كأجيرة او في أرض العائلة. بالنسبة للفئة الأولى من المعيقات التي تعترضها، انها تقوم بعمل منهك طيلة اليوم، الوضع الذي يحول دون تمكنها من الحضور في الملتقيات سواء في الانشطة الإشعاعية او الأنشطة التكوينية...

بالنسبة للفئة الثانية، المشكل يتعلق بإقناع عائلتها للابتعاد عن البيت من أجل التكوين او حضور نشاط إشعاعي بالجهة. نجد كذلك بعض المعيقات الذاتية والتي تتعلق بتوفير الوقت الكافي للقاءات التواصلية مع الفلاحات، خصوصا وانه يلزمني الوقت الكافي لتعلم طريقتهن في التواصل بينهن من أجل الاخذ والرد، والارتباط بهن، ومن تم الخوض معهن في موضوع حقوقي او نقابي او سياسي...

فالعمل مع الفلاحات يتطلب طول النفس والمثابرة الجادة.»

التعليق: من الضروري العمل وسط النساء في القرى والبوادي ونشر الوعي التقدمي والنقابي واشاعة مبادئ حقوق الانسان، لتتمكن الفلاحات خصوصا من تنظيم أنفسهن والتعبير عن احتياجاتهن بعيدا عن اي وصاية او هيمنة او احتواء من اي طرف كان. والنهوض بالمرأة القروية وخلق شروط ادماجها وانخراطها في النقابة للدفاع عن مصالحها كامرأة وكفلاحة.. وتوحيد النضال وتقويته كسبيل وحيد للدفاع عن حقوقهن ولوضع حد لمسلسل التسويف والاجهاز على المكتسبات والتنكر للمطالب العادلة والمشروعة.

تجدر الاشارة الى ان الوعي النقابي الصرف، حتى وإن كان كفاحيا، يظل قاصرا عن تمكين العمال والعاملات من الاحاطة الكافية بأسباب اوضاعهم/هن، وبالتالي من الضروري تمكينهم/هن من الوعي السياسي والتنظيم الحزبي، لفهم قوانين الصراع الطبقي. وهنا يكون لزاما على المناضلات والمناضلين، الا يترددوا في طرح البديل التحرري الاشتراكي، كأفق للنضالات العمالية. ان بناء الحركة النقابية الموحدة وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين مهمتان مترابطتان، الحزب كتنظيم سياسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين والنقابة كتنظيم جماهيري هدفه مقاومة الاستغلال وتلطيفه.

الحركة الطلابية الفلسطينية والنضال التحرري

(مقتطف من مقال للكاتب حسن عبيد)

تأسيس الحركة الطلابية للفصائل الفلسطينية

ناضل الطلاب الفلسطينيّون قبل نكبة عام 1948 من خلال أجسام متعددة، للتحرّر من الاستعمار البريطاني والتصدّي للعصابات الصهيونية. حيث شارك الطلبة في الكثير من الفعاليات، منها أحداث ثورة عام 1929 وثورة 1936. وذلك مثلًا من خلال اللجنة العليا للطلاب، التي قادت العمل الطلابي، وعُقد المؤتمر التأسيسي الأول لها في مدينة عكا عام 1929. وكانت جمعيات «الخطابة»، إحدى الأجسام الطلابية الهامّة التي أدّت دورًا نضاليًا وتوعويًا وتثقيفيًا خلال فترة الاستعمار البريطاني، إلا أنّ أحداث النكبة عملت على جرف المجتمع الفلسطيني بمكوناته وتشكيلاته كافة، بما فيها الطلابيّة.

بعد النكبة، أعادت الحركة الطلابية تشكيل نفسها في الشتات الفلسطيني، وأدّت أدوارًا في الدفاع والتعبير عن الهوية الفلسطينية، وفي ترتيب صفوف الطلبة في جميع أماكن وجودهم، وفي تفعيل دور الشتات الفلسطيني، وتمثيل الفلسطينيّين أمام المحافل الدولية. وكان من أبرز هذه الأجسام رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، التي حصلت على اعتراف جامعة الدول العربية. وكذلك الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي تعود جذور تأسيسه إلى فترة الاستعمار البريطاني. جمع الاتحاد غالبية الطلاب الفلسطينيين، وتعزّز موقعه أكثر بعد مؤتمر عام 1962، أي قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بعامين، ليصبح أحد مؤسساتها فيما بعد.

واعتمد الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين الكفاح المسلح آليةً لتحرير فلسطين، وأنشأ معسكرات للتدريب العسكري، واعتبروا أنفسهم كتيبة احتياط في الثورة الفلسطينية.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ معظم الفصائل الفلسطينية قد تأسست على يد القيادات الطلابيّة بعد تخرجها من الجامعات، ومنها: حركة فتح؛ التي أسّستها قيادات طلابية سابقة في رابطة الطلبة الفلسطينيّين والاتحاد العام للطلبة، أمثال ياسر عرفات، وصلاح خلف، وتيسير قبعة، وفاروق القدومي، وهايل عبد الحميد. والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ التي أسستها قيادة طلابية سابقة، مثل جورج حبش، الذي كان طالبًا في الجامعة الأميركية في بيروت، وانتخب عام 1949 أمينًا عامًا لجمعية العروة الوثقى، التي جمعت طلابًا من الأقطار العربية، وأصحاب التوجهات القومية.

لم ينحصر الدور التأسيسي للحركة الطلابية في الفترة التي تلت النكبة، أو في المنظمة وفصائلها، بل امتد ليشمل تأسيس حركة حماس عام 1987. فرغم استنادها في تأسيسها على البنية التحتية لجماعة الإخوان المسلمين، فإن «الكتلة الإسلامية» في الجامعات الفلسطينية، التي نشأت في نهاية سبعينيات القرن الماضي، ساهمت أيضًا في تأسيس الحركة، وقد ضمت الكتلة الإسلامية تحت مظلتها الطلبة ذوي التوجهات الإسلامية.

فهذه الكتلة التي تمثل حاليًا الذراعَ الطلابيَ لحركة حماس، كانت ضمن السياق التاريخي، هي الإطار المؤسّس للحركة. وقد أشرف عدد كبير من قادتها، على تحويل بنية الإخوان المسلمين إلى بنية حركة شبيهة في تركيبتها ببنية فصائل منظمة التحرير، وأسّسوا أقسام الحركة المختلفة: الأمنيّة والعسكريّة والسياسيّة والإغاثيّة والإعلاميّة، وقادوها فيما بعد، منهم: جمال منصور، وجمال سليم، وصالح العاروري، وسعيد صيام، ويحيى السنوار، وخالد مشعل، وإبراهيم حامد...الخ

رابعتها: فصل الحركة الطلابية عن حركاتها الأم، وتفكيكها، ومصادرة أدوارها.

لم تكن المفاصل التاريخية والأزمنة هي فقط محدد التحولات في المراحل أعلاه، وإنما أيضًا الأمكنة التي تطورت فيها الحركة الطلابية، وكذلك استقلالية الجامعات، وحيوية مجتمع الطلبة داخل الحرم الجامعي، لتتبدل أدوار هذه العوامل؛ فيصبح أحدها أو مجموعة منها الحاسم في تحولات أدوار الحركة الطلابية الفلسطينية، وهذا ما سيوضّحه المقال.

ظل «مجتمع الطلبة» العامل الوحيد الذي بقي للحركة الطلابية، والذي من الممكن أن تستند عليه في ممارسة دورها التاريخي بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، إلا أن السلطة الفلسطينية حرمتها من هذا العامل. فمع الأيام الأولى لمعركة طوفان الأقصى، حوّلت السلطة الفلسطينية التعليم من النظام الوجاهي إلى النظام الإلكتروني، بحجّة الخشية على الطلبة من ممارسات الاحتلال، وفسّرت هذه الخطوة على أنها إحدى آليات السيطرة على المجتمع، وخاصة الطلبة، وأدى ذلك إلى تحييد مجتمع الجامعة بجميع فعالياته وتركيباته كافة، من حركات طلابية وجمهور الطلبة، والاتصال بينهما، والخطابات السياسية، وانتفت معه كل الأسباب التي تؤدي إلى المشاركة الفاعلة، مثل الحشد والتعبئة والاحتجاجات والتضامن، كما جُمّد الدور التاريخي الذي قامت به الحركة الطلابية على مدار مئة عام.

أضف إلى ذلك، أن طوفان الأقصى جاء والحركات الطلابيّة مستنزفة ومنهكة. ففضلًا عن استنزاف أعضائها في الأنشطة النقابية والخدماتية المتعلّقة بالطلبة، لم يسلم أعضاؤها من ملاحقة الاحتلال وأجهزة السلطة الفلسطينية، فأصبح نشطاؤها بين معتقل ومطارد. فمثلًا اقتحم الاحتلال قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول حرم جامعة بيرزيت، واعتقل رئيس مجلس الطلبة في الجامعة عبد المجيد حسن، وأعضاء آخرين من المجلس. وقبل ذلك بأشهر تعرض بعض هؤلاء الطلبة، وآخرون في جامعات الخليل والنجاح والبولتيكنيك، لاعتقال ومطاردة وتعذيب من قبل الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية. وعلى إثر ذلك خاضت العديد من الحركات الطلابية اعتصامًا داخل ساحات الجامعات احتجاجًا على الاعتقال لدى السلطة، مطالبين بالإفراج عن المعتقلين. وهذا ما دفع العديد من المؤسسات الحقوقية إلى دقّ ناقوس الخطر لما اعتبرته انتهاكا صارخا للحريات.

بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول قمعت السلطة الفلسطينية العديد من المظاهرات التضامنية مع قطاع غزة، مستخدمة في بعضها العنف المفرط، خشية أن تتحول هذه الفعاليات إلى انتفاضة شعبية عارمة، تخرج الضفة عن سيطرة السلطة. ورصدت «لجنة أهالي المعتقلين السياسيين» قتل أجهزة أمن السلطة لخمسة مواطنين خلال المظاهرات المنددة بالعدوان على غزة، كما جرى اعتقال العشرات واستدعاؤهم، وكان للطلبة نصيب من هذه الحملة الأمنية. واستمرت أجهزة أمن السلطة في الاعتقالات والملاحقات لنشطاء الحركة الطلابية، ورغم ذلك لم يثن ذلك بعض الأطر الطلابية عن محاولة خرق هذا الطوق الأمني، والدعوة إلى مسيرات مساندة لغزة.

اعتقل الاحتلال عشرات النشطاء من الطلبة في جامعات الضفة الغربية كافة، واقتحم العديد من الجامعات، ففي 15 يناير/كانون الثاني الجاري، اقتحم الاحتلال جامعة النجاح واعتقل 25 طالبًا، كانوا معتصمين من أجل تحقيق مطالب نقابية للطلبة. وفي 8 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، اقتحم الاحتلال حرم جامعة بيرزيت، ودمّر وصادر مقتنيات الحركة الطلابية. كما اقتحم جامعة خضوري في طولكرم، وأصاب 11 طالبًا.

ومع انتفاء بيئة الجامعات بسبب تحويل دوام الجامعات إلى النظام الإلكتروني وفقدان الإسناد التنظيمي، صار من الصعب على الحركة الطلابية التابعة لحماس والجهاد والشعبية، أن تعيد بناء هيكلتها، وأن تستعيد عافيتها ونشاطها كما كانت سابقا، في حين أن حركة الشبيبة الفتحاوية التزمت بقرار السلطة الفلسطينية، بتحييد الضفة الغربية وعدم الانخراط أو تنظيم فعاليات تضامنية مع قطاع غزة.

هكذا، تم تحييد ما يقرب من ربع مليون طالب في الجامعات والكليات الفلسطينية، عن الانخراط في فعاليات مساندة لقطاع غزة.

جزّ العشب

استخدم الاحتلال سياسة «جز العشب» ضد الحركة الطلابية، وهي استراتيجية أمنية قديمة اتبعها الاحتلال مع الحركة الوطنية الفلسطينية عمومًا، مضمونها إبقاء الحركة الطلابية تحت الضغط ودون مستوى التأثير، وذلك عبر استهدافها بالحملات الأمنية الممنهجة، التي تهدف لإبقاء الحركة الطلابية دون القدرة على الفعل وأخذ المبادرة، ولزرع الخوف لدى الطلبة وإقناعهم بعدم جدوى أفعالهم.

ومن خلال هذه العملية، ومنذ نكبة 1948، اعتقل الاحتلال الآلاف من نشطاء الحركة الطلابية، إلا أن تجربة الاعتقال -كما تخبرنا شواهد التاريخ- زادت من كفاءة العمل الطلابي وكوادره، فصقل مجتمع السجون الكثير من الخبرات والتجارب التنظيمية والمعرفية التي ساعدت الطلبة على الاستفادة منها خارج المعتقلات.

قاومت الحركة الطلابية بوسائل شتّى كلا الاستعمارين: البريطاني والإسرائيلي، باعتبارها الإطار الجامع الشامل للشباب الفلسطيني، ولكونها الأكثر قدرةً على تنظيمه، إذ لم يثبت أي إطار آخر قدرته على تنظيم هذه الفئة وقيادتها. إلا أن الحركة الطلابية الفلسطينيّة بعد أوسلو، أصبحت تقاوم من أجل الحفاظ على دورها، وتنازع السلطة على مكانها في الحيز الفلسطيني العام، الذي سعت السلطة لاحتكاره بعد قدومها، ليكتمل هذا القضم للحيز العام بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، بقيام السلطة الفلسطينيّة بسلسلة إجراءات لتحييد المجتمع الفلسطيني في الضفة، وكانت الحركة الطلابية أول ضحايا ذلك.

14/3/2024 . المصدر: الجزيرة

السلطة وطوفان الأقصى: مقاومة التحييد.. الحركة الطلابية في الضفة

عبر امتداد تاريخ القضية الفلسطينية، كانت الحركة الطلابيّة مصنعًا للمقاومة

مثل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، محورًا مركزيًا في تاريخ القضيّة الفلسطينية؛ مما جعله محطّ نقاش متجدّد، على المستويين الفلسطيني والدولي. ولعلّ أهمّ ما يُثار من آراء وتحليلات في هذا السياق، هو دور الفلسطينيين باختلاف أماكن وجودهم تجاه هذه الحرب.

هذا الدور الذي لم يكن بالمستوى المأمول، ليس قياسًا بما كان يضطلع به الفلسطينيّ تاريخيًا من أدوار فحسب، بل أيضًا بما مثّل من مخالفة للأداء الذي ظهر في معركة «سيف القدس» عام 2021، حين تكاتف الفلسطينيّون كافة واصطفّوا خلف المقاومة تجاه تغوّل الاحتلال.

نشهد في هذه الحرب اختلافًا على مستوى الدور والفعالية للمجتمع الفلسطيني، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية حثيثًا لتحقيقه، من خلال العمل على تحييد الضفة الغربية عن هذه الحرب، وتفادي اشتعالها، وهو ما أكد عليه وزير خارجيتها أنتوني بلينكن في زياراته المتكرّرة للمنطقة. إذ إن دخول الضفة الغربية بشكل كامل في المواجهة، كما ترى إسرائيل وحلفاؤها، قد يغيّر المعادلة السياسية لهذه الحرب.

إنّ فهم التحولات التي طرأت على بعض الفواعل الاجتماعية في الضفة الغربية على مدار سنوات، يساعد على فهم تحول دورها المخالف لطبيعتها التاريخية وتكوينها الذاتي، الذي تسبب فيه مجموعة من السياسات الممنهجة على مر السنين، ومن أبرز هذه الفواعل التي جرى العمل على إضعافها: الحركات الطلابية الفلسطينية.

كان لعلاقة الحركة الطلابية مع الفصائل الفلسطينية دورٌ مهمٌّ في تحوّلات الحركة الطلابيّة في الضفة الغربية. ويمكن رصد أربع مراحل لهذه العلاقة بعد نكبة 1948، أولاها: إيجاد الحركة الطلابية للفصائل الفلسطينية، والحالة النضالية والتمثيلية. ثانيتها: التكامل مع الفصائل الفلسطينية. ثالثتها: التبعية للفصائل والمؤسسات الفلسطينية وأجندتها.

حلم...

محمد الوهابي

... وجدتني أمشي. الطريق مألوف، لكن غير معروف على وجه التحديد. طريق لأذكر سوى أنه من إسفلت. في مكان مألوف أيضاً، لكن دون أن أجزم أهو في البادية أم المدينة أو على التخوم بينهما، حيث يمكن الانتقال، في لمح البصر، من مكان الى آخر!

وجدتني أدخل بناية واسعة، تشبه بوابتها بوابات المستودعات، ودون أن يكون هناك باب، ليفتح أو يغلق. في الداخل كان جمع من الناس، مألوفين لي، لكن لا أذكر أسماءهم. حيث كان شيخ دوارنا يستعد لجمع « كارطونة» كبيرة من الكتب والمجلات، كان يعرضها للبيع. تركني أقلب الكتب، لعلي أشتري أحدها أو أكثر، فقرصت الى جانبها، وبدأت أقلب العناوين، وبعضها كان باللغة الفرنسية، ولا أذكر هل كان معي مال أم لا!

كان كل شيء مألوفا، رغم أنه من الغريب أن يبيع عون سلطة الكتب، وأن يشتري الناس في البادية الكتب، وباللغة الفرنسية أيضا! لكن لا شيء أثار استغرابي، إذ بعد أن نظرت في كثير من العناوين، لم يرقني أي واحد منها، فغادرت تلك البناية، ولم أشتر!

كنت أعرف أن تلك البناية كانت مقهى مألوفا لي، اكتشفت وأنا أغادرها، أنها عبارة عن أسوار تحيط أرضا مترية بلا سقف أمام غرفة واسعة كان يبدو من بابها المشرع دخان يتصاعد كما من كانون وشمعة كبيرة تتراقص دبالتها، ودون أن أعرف أكان الوقت ليلا أم نهارا. فوجدتني أغادر تلك البناية، بمعية شخص من أصحابي، وقد اتفقنا أن نذهب الى المقهى الذي أعتدنا الذهاب إليه!

لكن، فجأة، مددت يدي الى الجيب الخلفي لسروالي، فاصطدمت بحقيبة هاتفي المقسوم عرضا الى نصفين، إذ أخرجت النصف العلوي بينما ظل السفلي في الجيب، وأدركت أنه تكسر لما قرفصت لأقلب عناوين الكتب!

حينها اختفى صاحبي الذي كان سيرافقني الى المقهى، وحل مكانه شخص آخر شعرت كأني سبق وعرفته، ودون أن أحدد متى وأين وما إسمه، سارع إلى تهدئة روعي، وطمأنني عن كسر الهاتف الذي يمكن جبره، وعرض علي المساعدة!

فوجدتني الى جواره في بناية تشبه محلا له كنتوار خشبي، لكن فارغا من أي شيء ظاهر، وحولنا ثلة من الأشخاص لا أعرفهم. أمسك النصف العلوي من الهاتف، وشغله أمامي، ثم أخذ النصف الآخر ووضعهما كما في إطار، لا أستطيع أن أجزم أكان من جلد أم خشب، وكل ما أذكره أن لونه كان ميالا الى حمرة يشوبها سواد خفيف، فاشتغل الهاتف كأنه لم يكسر قط!

لكن، وعوض أن يسلمني إياه، راح يساومني على الثمن الذي يجب أن أدفعه. فاشتد غضبي وثار سخطي وصحت به أنك كاذب ومخادع إذ عرضتَ علي المساعدة، ولم تطلب أي مقابل، فسخر مني!

لا أدري هل كان، لحظتها، مال في جيبي أم لا، وكل ما أذكره أني لم أخشه، ولا تلك الثلة من الأشخاص التي أحاطت بي. إذ كان الأمر سيتطور الى عراك، لأن شخصا لا أعرفه، كان طويلا، تدخل بيننا. فوجدت نفسي وإياه خارج ذاك المحل، وأنا أشكو له سوء نية ذاك الذي عرض علي المساعدة، وعجزي عن شراء هاتف جديد، لكن كل ما صدر عنه حركات بذيئة، جعلتني أتركه وأمضي!

لحظتها انبثقت أمامي مجموعة فتيان لا أعرفهم، ولا أدري هل فاجتهم بالكلام أم هم من بادر بذلك. المهم وجدتني أشكو لهم حالي مع ذاك الذي عرض علي المساعدة وثلته، لكنهم استغربوا عدم معرفتي بأولئك الأشخاص، وأخبروني أن أبناء مسؤولين كبارا يأتون ليرقصوا في حفلاتهم الماجنة، فاستبد بي شعور من نجا من قبضة عصابة خطرة!

اختفى أولئك الفتيان، وبقيت وحيدا، عاجزا، أغالب دموعي، وأنا أمسك نصفي هاتفي، يائسا من إمكانية جبر كسره وإعادته الى الحياة!

فاستيقظت من النوم قلقا، وأسرعت الى إلقاء نظرة على الهاتف، الذي كان في مكانه، حيث وضعته قبل أن أنام، سالما معافى!

خبايا الكلمات

مالكة عسال

الكلمة المشتعلة تصنعها المواقف
فتتعرى من أسمالها البالية
و بفصوص ملونة تزين سمائكها
لتهزم في عنفوانها من تطاول عليها
إلى أن تفوز بمجدها
ألكلمة المشتعلة حرة
تدغدغ بنزاهتها الأنفس الجياشة
لتعلن عن مروءتها بصرخة مدوية
نبهتني ألا أبقى كبيسة حلمي / انتظاري/ تطلعاتي
وتعهدت شيطان شعري
بأن يخترق سُمْك الحجب
ويكشف عن أسرار الحقيقة
مآ ذنبُها إن حاولت
نقش وضعي البائس بحلم أخضر
وأين يكمن الخطر إن انبثقت أكثر جرأة
لينتكس قبوُ الجهل المقدس؟؟؟
أتنبذون كلمة تشد بالحب
وتناشد الله في العدالة والحكمة
فتنفذ في صلب القضايا التعيسة؟
أترعبكم كلمة الإرادة والعزائم
صانعة الحدود والمواقف
لتفجر انكسارا يتضخم بين العظام
وتلملم شتات المعنى؟؟
إلى متى ستظلون بارتعاشكم
تطوقون أنفاس الكلمة الحرة
وهي لا تسعى إلا إلى ملامسة الجوهر
ورفع الأستار عن الحنايا المبهجة؟؟
هي بالذات ليست إلا رغبة ملحة
وعنوانا شامخا لمبادئ وقيم
انقرضت في جعبة المراوغات
هي بالذات تصويب لشعارات
أملتها وعود الوهم والتفاهات
وكسرٌ قائم لجبروت
بغوغائه البشع هيمن على الهامات
هي بالذات استعارة
من ثقب الشرايين تناسلت
مكسوة بحقائب الدم والإرادات
لتضيء عتمة هائجة استوطنت البلاد والعباد
هي بالذات أقبلت من القواعد
دون أن تحدد المواعد
نظيفة من أدران السوء
من الجرم والخبائث طاهرة
محملة حالمة بفجر وضاء
هل تخيفكم الكلمة إذا لبّت نداء البؤساء،
وتعهدت أن تزهر في أذهان الشرفاء
وفي ترب التفاصيل الموجعة تفتح البراعم
لتغتال سُوسَة يُذكي شرّها سفلة
وتزرع سعادة في حدقات القلوب؟؟
الكلمة الحرة من الكآبة تبتكر معناها
ثم تهيئ موقدا
يحترق فيه ذووا الخزي والعار

بتاريخ19/03/2024

قصيدة الهوية

ردينه مصطفى(*)

انتزع مني بطاقتي الشخصية
ليتأكد أني عربية
وبدأ يفتش حقيبتي وكأني أحمل
قنبلة ذرية
وقف يتأملني بصمت ... سمراء وملامحي ثورية
فتعجبت لمطلبه وسؤاله عن الهوية
كيف لم يعرف من عيوني أني عربيه
أم أنه فضل أن أكون أعجمية
لأدخل بلاده دون إبراز الهوية
وطال انتظاري وكأني لست في بلاد عربية
أخبرته أن عروبتي لا تحتاج لبطاقة شخصية
فلم انتظر على هذه الحدود الوهمية؟
وتذكرت مديح جدي لأيام الجاهلية
عندما كان العربي يجوب المدن العربية
لا يحمل معه سوى زاده ولغته العربية
وبدأ يسألني عن أسمي ... جنسيتي
وسر زيارتي الفجائية
فأجبته أن اسمي وحدة
جنسيتي عربية ... سر زيارتي تاريخية
سألني عن مهنتي وإن كان لي سوابق جنائية
فأجبته أني إنسانة عادية
لكني كنت شاهدا على اغتيال القومية
سأل عن يوم ميلادي وفي أي سنة هجرية
فأجبته أني ولدت يوم ولدت البشرية
سألني إن كنت أحمل أي أمراض وبائية
فأجبته أني أصبت بذبحة صدرية
عندما سألني ابني عن معنى الوحدة العربية
فسألني أي ديانة أتبع الإسلام أم المسيحية
فأجبته بأني أعبد ربي بكل الأديان السماوية
فأعاد لي أوراقي حقيبتي وبطاقتي الشخصية
وقال عودي من حيث أتيت
فبلادي لا تستقبل الحرية

(×) شاعرة من ليبيا

هل يتقادم الفكر الثوري؟

أ.ز وأبوحنظلة

لعل مما يثيره المفكرون المعاصرون، لاسيما بعد تفكك الاتحاد السفياتيّ، وانهيار جدار برلين، واستئساد النظام العالميّ الأحاديّ، تقادم هذا الفكر أو ذاك، واستنفاد رصيده، فإذا هو يُحتضر، أو بات قاب قوسين أو أدنى من لفظ أنفاسه «الأخيرة»، ومن ثمة أضحى، في منظورهم لا مندوحة عن استبداله. وغالبا ما لا ينتبه هؤلاء إلى نسغ الفكر الدريئة ci-ble وامتداداته. ينطبق هذا بوضوح على أولئك الذين شحذوا سيوفهم، واستنفروا آلياتهم معبّئين ما أوتوا من كفايات التلفيق، محاولين بخس أيادي Marx الرفيق، السابغة طوال الطريق؛ طريق النضال المستميت، ضد الاستبداد المقيت، والاستعباد المميت.. وبما أنه وُلد في اليوم الخامس، من الشهر الخامس (ماي)، أورد بعض ما ينصف صاحب «الرأسمال».

يؤكد الباحثون المهووسون بالموضوعية والشفافية أن Marx مازال حيا، حاضرا في المقاربات السوسيواقتصادية، من ذلك تمثيلا لا حصرا، مقولاته الخالدة–L'économie est la matrice des phéno mènes sociaux et politiques ولم يفته أن يقوّم الاقتصاد السياسيّ، ويصححه، معترفا بأنه اقتصاد يجرد الفرد من إنسانيته فلا يعرف العامل إلا حيوانا تختزله احتياجاته الحيوية L'économie politique ne connaît L'ouvrier que comme bête de travail،comme un animal réduit aux besoins vitaux les plus élémentaires.. ولا تنكر أيامنا المعيشةُ أن السياسة هي التعبير الأكثف عن الاقتصاد، هذا الاقتصاد الذي هوالبنية التحتية المؤثرة في البنى الأخرى، الفوقية جميعها. وليس غريبا مطلقا أن يُعد من زمرة عمالقة الفكر الاقتصاديّ العالميّ، وقد أورده Armand Pautet في:Les grands penseurs de l'économie. ((Éditions Eyrolles،2021. p.p:126/127

ولم أقرأ كتابا أسوأ من كتاب ألفه «بول جونسون» (ترجمة «طلعت الشايب»، عنوانه: «المثقفون». نشرته مؤسسة الهنداويّ.2017)، وبخاصة الفصل الثالث: «ماركس: نباح اللعنات الكبرى! ص:----------65 ص:97.»، لأنه حشد فيضا من الاتهامات الرخيصة، وشلالا من الانتقادات البئيسة، متوهما أن بوسعه أن ينال من معلم الماركسية، لكنه رجع بخفي حنين، فما كان من وقاحته وضحالته إلا أن انكشفتا.. وهو ما يعفي هذه السطور من شر عرضها، مذخرة ما يمكن أن يستغرق ذلك من زمن نفيس.

أما المتتبعMichel Housson فقد رصد مجموعة ملاحظات موجبة بخصوص أدوات «التحليل الماركسيّ»، يحسن تلخيصها ابتغاء تعميم الفائدة. يرى الباحث أن هذه الأدوات، على الرغم من الانتقادات التي وُجهت إليها، تظل محتفظة بما يُقدرها على فهم تحديات القرن الحادي والعشرين بما أنها تفضح تناقضات النظام الرأسماليّ، نظام الأزمات، نظام الاستغلال بامتياز.، الممارس من قبل مالكي وسائل الإنتاج ضد العمال الذين لا يملكون سوى عضلاتهم.. وهكذا فإن الرأسماليّ يصرّ على مضاعفة ما يحقق له التراكم (الأرباح، الفوائد الريع...)، مستأثرا بفائض القيمة، الذي يحوله إلى استثمارات: رأسمال إضافيّ يعزز به وتيرة النمو (إعادة «الإنتاج الموسع») مما يؤجج نار الصراع بين الطبقة العاملة وأرباب العمل، لأن النظام الرأسماليّ مشروط بتناقضات داخلية رئيسة (بفتح السين.). ويخلص Housson إلى أن إحلال البحث الجماعيّ عن الرفاه محل البحث الفرديّ عن أقصى الأرباح، هوالبديل الذي ينصف تطلعات عموم الكادحين. (Voir hors–série.Alternatives Économiques.Karl Marx une pensée toujours vivante.2024.n:129. Des outils pour com– prendre le xxIe siècle. p6...)

ماي 2024.

الحسين لعنايت:

وضعية المغرب لا تختلف كثيرا عن وضعية البلدان «المتخلفة» التي انغمست في التبعية

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي، لسان حزب النهج الديمقراطي العمالي، الرفيق الحسين لعنايت، أستاذ باحث جامعي، مهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على كونه أحد مؤسسي تيار الأساتذة الباحثين التقدميين داخل النقابة الوطنية للتعليم العالي بالمغرب، وأحد مؤسسي النهج الديمقراطي...
شكرا الرفيق الحسين على تلبية دعوتنا.

■ العديد من الكتابات والتقارير تتحدث عن الدول والمناطق المتخلفة او «الغير النامية» في مقابل الدول المتقدمة، هل يمكن ان تدقق لنا مفهوم «التخلف» في هذا الإطار؟

● مفهوم التخلف (الغير نامي) بدأ استعماله بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة في 1945. آنذاك، حاولت اندونيسيا والشيلي والهند، الدفاع عن تأسيس» صندوق الأمم المتحدة الخاص بالتنمية» لكن تمت مواجهة هذا المشروع من طرف الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا التي كانت تدافع عن مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي والتي سترى النور سنة 1960 تحت اسم «الوكالة الدولية للتنمية».

استعمل مفهوم «غير نامي» لأول مرة سنة 1949 من طرف الرئيس الأمريكي هينري ترومان، معتبرا « علينا أن نطلق برنامجا جديدا جريئا يضع مزايا تقدمنا العلمي وتقدمنا الصناعي في خدمة تحسين ونمو المناطق المتخلفة. ويضيف «يعيش أكثر من نصف سكان العالم في ظروف تقترب من الفقر. ليس لديهم ما يكفي من الطعام. إنهم ضحايا الأمراض.»، مختتما «ويشكل فقرهم عائقاً وتهديداً لهم وللمناطق الأكثر ازدهارا على السواء»

«نحن» في خطاب ترومان يتعلق بالغرب «المتقدم علميا وصناعيا» و «المناطق المتخلفة» هم نحن او ما يسمى اليوم ب «الجنوب الجامع» الذي رغم جوعه ومرضه فهو يشكل «تهديدا» لرفاه الغرب.

في الخمسينيات من القرن الماضي، انطلقت الدراسات الاكاديمية وتقارير المؤسسات الدولية... للتفسير في مفهوم التخلف. هناك من ينسبه الى يسمى التخلف الثقافي، واخرون للموقع الجغرافي، وثلة منهم للعائق الديني.... جلهم تناسوا بأن دولتا الهند والصين كانتا خلال القرنين 17 و18 تستحوذان لوحدهما على ثلثي الناتج العالمي الخام، وأن العالم الإسلامي سيطر على انتاج العلوم والرياضيات ما بين القرن 9 الى القرن 14 ميلادي، وثقافة هؤلاء ومعتقداتهم وموقعهم الجغرافي مختلف عما كان عليه الحال بالغرب لما باشر اقلاعه نحو «التقدم».

كما لم يتساءل هؤلاء الباحثون والمفكرون عما جعل الغرب الذي يدعي نشر الحداثة والانوار والتقدم يستعمر الهند لمدة 190 سنة والجزائر لمدة 130 سنة ومصر لمدة 70 ولم تتقدم هذه الدول ولم يترك بها الاستعمار ولو معهدا علميا واحدا او صناعة منافسة لشركاته. وحده الاقتصادي الأمريكي وولت روستو حاول سنة 1960 ان يبني منظاما منسجما للتطور من التخلف الى التقدم (في نمط الإنتاج الرأسمالي) على شكل 5 مراحل: البداية من المجتمع التقليدي تليه الشروط السابقة للانطلاق (بمعنى التراكم البدائي) تم الانطلاق، بعدها النضج وأخيرا عصر الاستهلاك الجماهيري الواسع.

لكن على هذا المستوى يطرح السؤال المركزي: كيف تتحقق «الشروط السابقة للانطلاق»؟ وبالأخص كيف حققت أوروبا «المتقدمة» تراكمها البدائي، هل بواسطة التجارة؟ (هذا مستحيل، انظر مقدمة ابن خلدون حول مهنة التجارة من بين المهن).

التراكم البدائي حققته الرأسمالية الأوروبية بالحديد والنار، انظر كارل ماركس، كتاب راس المال المجلد الأول، الفصل 24 بعنوان «افتراء التراكم البدائي».

من هنا يظهر ان ما ينعت ب «التقدم» في نمط الإنتاج الرأسمالي مرتبط ارتباطا وثيقا ب «التخلف». فالرأسمالية في عهد الامبريالية في حاجة الى بحر هائل من التخلف مزركش ببعض الجزر المتقدمة، ويتم ذلك بالقوة العسكرية والمضاربة المالية في مقدرات وخيرات الشعوب بما يجعلها عبيدة ترزح تحت المديونية التي تتفاقم باضطراد.

سنة 1970، قام الاقتصادي سمير امين بدراسة بعنوان: «التراكم على المستوى العالمي، نقد نظرية التخلف» جاء فيها أن « التراكم البدائي الذي درسه ماركس في كتاب راس المال لا يشكل «ما قبل تاريخ» الرأسمالية فحسب، بل يعتبر كذلك التاريخ المعاصر للرأسمالية» وان «أي نظرية للتنمية يجب ان يكون هدفها دراسة الميكانزمات التي من خلالها تنفصل الدول «المتخلفة» عن السوق الرأسمالية الدولية كشرط ضروري لتنميتها الحقيقية».

■ في الستينيات روج البنك الدولي بأن القروض للدول «المتخلفة» ستساهم في تحقيق «الشروط السابقة للانطلاق»، التي جاء بها روستو، كي تنطلق في تنميتها، ما هي الحصيلة؟

● في سنة 2022 أصدر الباحث أريك توسان كتابا حول البنك الدولي قدم فيه نقدا لسياسته منذ تأسيسه. وختم هذه الدراسة بلائحة من الاتهامات على شكل جرائم يجب أن تحاكم عليها هذه المؤسسة. كما أبرز الدور الاقتصادي والمالي اللذين يلعبهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خدمة للهيمنة العالمية للولايات المتحدة.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدوات اتفاقيات بروتون وودز التي نصبت في سنة 1944 الولايات المتحدة كقائدة للدول الرأسمالية وارتقت بعملتها الدولار سيدة العملات على المستوى العالمي.

تتوفر الولايات المتحدة لوحدها بحق النقض داخل المؤسستين التي يتلخص دورهما المركزي في ادماج الدول المستقلة حديثا في النظام الرأسمالي من موقع التبعية وعزلها عن المنظومة الاشتراكية التي يقودها الاتحاد السوفياتي.

بعد سنة 1968 لما أصبح وزير الدفاع الأمريكي، وبيرت ماكنامارا المسؤول عن الإبادة الجماعية ضد شعب الفيتنام، مديرا للبنك الدولي تدفقت القروض نحو الدول «المتخلفة» بدون ميكانيزمات واضحة ما ساهم في ارشاء النخب الحاكمة بكل من اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وغض الطرف عن تهريب الأموال في اتجاه البنوك الغربية، بما يجعل هذه النخب تدعن وتنفذ توجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

في سنة 2000 صرح جائزة نوبل في الاقتصاد جوزيف ستيجليتز «في العديد من الأحيان القروض توجه لإرشاء الأنظمة إبان الحرب الباردة، وبذلك أصبحت العملية لا تهم الارتقاء بوضعية الشعوب بل لتساعد على الاستقرار في ظل الوضع الجيوسياسي العالمي».

سنة 1973، صرح ماكنامارا ان نسبة نمو القروض منذ 1960 يمثل ضعف نسبة نمو مداخيل الصادرات التي ستوظفها الدول الدائنة في أداء فوائد القروض». هنا يتبين منذ الوهلة الأولى ان توظيف القروض لتحقيق «الشروط السابقة للانطلاق» حسب روستوو، مجرد وهم وخدعة امبريالية.

في سنة 1973 أدت الدول «المتخلفة» 7 مليار دولار لخدمة القروض وفي سنة 2022 ارتفع هذا القدر الى 444 مليار دولار امريكي بمعنى ان خدمة الدين الخارجي تضاعفت 63 مرة بالنسبة لهذه الدول وتستفيد منها البنوك والمؤسسات المالية الخاصة من حصة 60 بالمائة.

سنة 1983، افلست كل الدول المتخلفة» وبكل القارات، وأصبحت غير قادرة على أداء مستحقات الدين الخارجي، هنا تدخل صندوق النقد الدولي لمرافقتها من أجل إعادة الهيكلة التي تعني خوصصة جميع المؤسسات العمومية الصناعية والبنكية لبدايات استقلالها وفتح المجال للرأسمال المالي العالمي للاستيلاء على مرافقها الاجتماعية وخيراتها الطبيعية.

هذه وضعية التبعية التي وصلت اليها الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن اعتباطية بل مبرمجة من طرف البنك الدولي تحت الهيمنة الامريكية، هنا يتضح ان شعارات فك «الارتباط مع المستعمرات» التي روجت لها الإدارة الامريكية في عهد فرانكلان ديلانو روزفيلت ما هي الا استراتيجية تتوخى وضع هذه المستعمرات تحت هيمنة الراس المال المالي الأمريكي بواسطة الدولار الذي جعلت منه اتفاقيات جامايكا لسنة 1975 العملة السيادية في المبادلات التجارية والمالية الدولية.

■ ما هو انعكاس هذه السياسة المالية للبنك الدولي على المغرب؟

● وضعية المغرب لا تختلف كثيرا عن وضعية البلدان «المتخلفة» التي انغمست في التبعية. سبق للباحثين عزيز بلال وعبد الجليل اكرام ان أصدرا دراسة حول الاقتصاد المغربي سنة 1970 جاء فيها ان القروض الدولية للاستثمار في المجال الفلاحي الذي يتميز بنسب نمو سنوية ضعيفة ستؤدي بالخزينة الى الإفلاس في بداية الثمانينات. هذا ما حصل بالفعل، حيث فرض صندوق النقد الدولي برنامج التقويم الهيكلي الذي ما يزال مستمرا وتنعكس نتائجه سلبا على الوضع المعاشي والاجتماعي والصحي والتعليمي لأوسع الجماهير الشعبية.

القار والمعلن رسميا في السياسة الفلاحية بالمغرب هو الاستمرارية على نهج «الفلاحة التصديرية نحو فرنسا « التي اعتمدها الاستعمار، هذه السياسة التي توأصلت في إطار الاندماج داخل سياسة البنك الدولي المسماة بتوفير «الامن الغذائي العالمي» التي دشنها ماكنامارا سنة 1967. هكذا انخرط البنك الدولي في منح القروض وضمان استخلاصها وتوجيه السياسات الفلاحية و«إصلاح» اعطابها.

فالسياسة التبعية للمغرب في المجال الفلاحي ناهيك عن المجالات الإنتاجية الأخرى تنبني على«نظرية الامن الغذائي» لماكنامارا

والتي بموجبها ليس من الضروري بالنسبة للمغرب ان يعمل على تحقيق اكتفائه الذاتي من المواد الفلاحية الأساسية، التي تضمنها الفلاحة المعاشية أساسا، نظرا لوجود دول أخرى عبر العالم تنتج القمح او الصويا مثلا في شروط توفر لها «امتيازات تفاضلية عالية». فالمغرب سيلجأ اليها لاقتناء حاجياته (من القمح والزيوت...) بالعملة الصعبة إذا ركز على تطوير منتوجات «ذات قيمة مضافة عالية»(الحوامض والبواكر والفواكه الحمراء...) يصدرها كي تغطي بالدولار مصاريف إيراداته. باختصار هذا هو المشروع الجديد— القديم المسمى المغرب الأخضر، الجديد فيه هو الدور الذي أصبح يلعبه الرأسمال المالي الخاص بالشراكة مع الرأسمال الاجنبي الذي استكمل السيطرة، في اواخر سنة 2007، على الرأسمال الأساسي العمومي الفلاحي المتراكم (1983-1960).

بعد 10 سنوات من انطلاق مخطط المغرب الأخضر تدخل البنك الدولي الذي توفر له جميع الاحصائيات الدقيقة حول الفلاحة المغربية وأصدر تقريرا سنة 2017 يلخصه فيما ما يلي:

« ان نسبة الفقر أعلى من المعدل الوطني في المناطق التي تقدر فيها حصة القطاع الفلاحي أعلى في الناتج الداخلي الخام».

اذا رجعنا الى تقارير مكتب الصرف خلال السنوات الممتدة من 2011، بمعنى 4 سنوات من انطلاق مخطط المغرب الأخضر الى سنة 2022 بمعنى اربع سنوات بعد نهاية نفس المخطط، بمعنى خلال 12 سنة (2022-2011) نجد ان الفرق المتوسط السنوي بين موارد الصادرات ومصاريف الواردات الفلاحية يتمحور حول معدل 16،5 مليون دولار في السنة، واذا استحضرنا ان مخطط المغرب الأخضر تطلب 3،5 مليار دولار من القروض الاجنبية سنجد ان ما صرح به ماكنامارا سنة 1973 ما يزال صالحا بالنسبة لمغرب في 2024 « نسبة نمو القروض منذ 1960 يمثل ضعف نسبة نمو مداخيل الصادرات التي ستوظفها الدول الدائنة في أداء فوائد القروض».

الجبهة الشعبية:
منظمة « يو أن ووتش» ذراع ارهاب تابع لنظام الابادة الصهيوني

نقدم للقراء الأعزاء هذا التصريح الصحفي الصادر عن دائرة الإعلام التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وذلك بهدف إثارة الانتباه لجانب آخر من الحرب والعدوان الذي يشنه الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ويتعلق الأمر بالتكالب الذي تستقطبه حتى على صعيد المجتمع المدني صنيعة الكيان الصهيوني والإمبريالية.

تصريح صحفي:

أكدت الجبهة الشعبية أن ما يسمى منظمة «يو أن ووتش» هي واحدة من أدوات نظام الإبادة الصهيوني، التي يستخدمها بجانب العديد من المنظمات والأذرع الأخرى للتجسس وجمع المعلومات وترهيب الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ومنعها من القيام بواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

وأشارت الجبهة أن المنظمة المذكورة تعمل بشكل أساسي في التحريض ضد اللاجئين الفلسطينيين ووكالة «أونروا»، لتقويض انروا عملا برؤية تقودها حكومة الاحتلال من أجل تجريد هؤلاء اللاجئين من الحقوق والخدمات، مستخدمة أساليب التحريض والدعاية الموجهة والابتزاز واختلاق الأكاذيب والابتزاز.

وترتبط مؤسسة «يو أن ووتش» بحكومة الاحتلال، وتعمل على تنسيق سياساتها معها ومع شبكة واسعة من المؤسسات المرتبطة بحكومة الاحتلال ومؤسسات اللوبي الداعم لحكومة الاحتلال في الولايات المتحدة وحول العالم.

ونددت الجبهة بقبول العديد من المؤسسات الدولية التعامل مع هذا الذراع الإرهابي لنظام الابادة الصهيوني وحكومة مجرمي الحرب، يمثل تجاوز خطير لكل الأعراف والنظم الدولية وخضوع للإرهاب الصهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني واللاجئين.

ودعت الجبهة لمقاطعة وعزل وتجريم هذه المنظمة الارهابية، ووضع ملفها أمام المحاكم الدولية، واتخاذ عقوبات عاجلة ورادعة ضدها تتكفل بمصادرة أصولها وتفكيكها ومحاكمة القائمين عليها والمنخرطين في دعم جرائم متعددة تجاه الشعب الفلسطيني.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركز. حزيران 2024

النقد الماركسي

ان النقد هو الظهير الفكري للفعل المنحاز المجدي، ولا يكون الفعل مجدياً من منظور التاريخ ما لم يكن منحازاً إلى طبقة معينة رئيسية ذات دور تاريخي معين. فالنقد يهدف إلى التمايز ومزيد من التمايز بين المواقف الفكرية الاجتماعية. انه يسعى باستمرار إلى رسم الحدود الفاصلة بين المواقف الفكرية الاجتماعية حتى ضمن المعسكر ذاته. فهو لا يقبل بمبدأ التعايش والمواءمة بين النظم الفكرية وأنماط الوعي الاجتماعي، لكنه يسعى باستمرار إلى تسليط الضوء الساطع الدقيق على أوجه الاختلاف والخلاف. انه يسعى باستمرار إلى الانحياز الطبقي، إلى التمايز الطبقي، إلى رسم حدود فكرية دقيقة بين الطبقات. انه يدعو ممارسيه باستمرار إلى الحسم، واتخاذ القرار، والانحياز إلى فريق معين. فهو لا يعرف المجاملة ولا التلفيق. انه ليس معزولا عن الفعل الثوري، وانما يرتبط عضويا به بحيث يتحول الواحد إلى الاخر بصورة متواصلة. فهو يهيء ممارسه باستمرار للفعل الثوري الحاسم والمنحاز.

فالنقد الماركسي هو سلاح الثوري في فعله الثوري. انه ليس مجرد ممارسة معرفية محايدة وبريئة تهدف إلى معرفة الحقيقة، وانما هو ممارسة صراعية منحازة تهدف إلى تصفية الزور وخلق الحقيقة وجعلها واقعاً دائما في حياة الانسان. انه لا يهدف إلى خلق المعرفة المحايدة، وانما تغيير الواقع الزائف صوب تصفية اغترابه وتجلي حقيقته. أما الميوعة الفكرية الخالية من النقد، فلا تخلق فعلا تاريخيا حاسما ومجديا. ان النقد التام شرط ضروري من شروط مثل هذا الفعل. لذلك فإن الفكر الماركسي لا يتعايش مع غيره ومع نفسه، وانما يتصارع بصورة متواصلة مع الاخر ومع نفسه. ان العلاقة الجوهرية التي تربطه بغيره وبنفسه هي علاقة صراع، لا علاقة تعددية بسيطة ولا علاقة وئام وتعايش. انه يحدد باستمرار النقد من أجل الفعل التاريخي الثوري. لذلك، فهو يرفض الاصلاح بوصفه استراتيجية، فلا يقبله إلى بوصفه لحظة من لحظات الثورة الاجتماعية. وهو يرفض فكرة تداخل القوى المتحالفة واندغامها معا ويصرّ على التمايز بينها وعلى صيانة هذا التمايز وتعميقه. فشعاره الأساسي اذا هو: التحديد والانحياز من أجل الفعل المكثف واضح الاتجاه.

> **مقتطف من: دفاعاً عن الماركسية - د. هشام غصيب (الحزب الشيوعي الأردني).**

من وحي الاحداث

الاعتقال السياسي الوجه الحقيقي لديمقراطية الواجهة

التيتي **الحبيب**

يوم 8 يونيو 2024 نظم النهج الديمقراطي العمالي مائدة مستديرة حول مالعمل من اجل مواجهة الاعتقال السياسي ببلادنا. وأسفرت هذه المبادرة عن ميلاد جبهة وطنية للنضال ضد الاعتقال السياسي ببلادنا أطلق عليها اسم «الجبهة المغربية من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين».

ان الحاجة لمثل هذه الآلية النضالية ضرورية وهي استجابة لمهمة سياسية تجعل من مواجهة ومجابهة الاعتقال السياسي أمرا شعبيا ومن صلب النضال الذي يتصادم مع سياسة الدولة المغربية التي دأبت منذ نشأتها على استعمال الاعتقال السياسي كأسلوب ثابت تسلطه على المعارضة السياسية وجميع أبناء وبنات شعبنا الرافضين للاستبداد والاستغلال والتسلط. ما لا ينتبه له البعض هو أن الاعتقال السياسي ببلادنا أصبح ممارسة عادية وروتينية تواجه بها الدولة خصومها وتمنع شعبنا من تحقيق مكتسباته وإحداث التراكم والرقي في سلم الحريات والمكتسبات. لقد كان الاعتقال السياسي ولا زال هو الوجه الخفي والمتستر الذي تسعى ديمقراطية الواجهة إلى إخفاءه.

في مواجهة هذه السياسة القمعية تأسست العديد من الجمعيات الحقوقية وتحملت نصيبها من القمع والتنكيل والتضييق. ولأن هذه الجمعيات تعاني بدورها من الحصار ولأن ظاهرة الاعتقال السياسي عامة وتطال كل الأصوات المناضلة ببلادنا، ومن أجل حشد أكبر قدر من هذه الجمعيات والفعاليات ومجموعات الضحايا والمتضررين؛ بادر حزب النهج الديمقراطي العمالي إلى تنظيم مهرجان للتعريف بواقع الاعتقال السياسي ببلادنا وإتاحة الفرصة لباقي القوى المناضلة وأعضاء عائلات المعتقلين السياسيين، من اجل كشف واقع الحال. شكلت مناسبة المهرجان، لحظة إطلاق مبادرة سياسية تسعى للف القوى المناضلة حول هدف واضح، وهو التعامل مع الاعتقال السياسي كواجهة لرص الصف وبناء جبهة النضال الشعبي الجماهيري من اجل فرض إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفضح أساليب النظام في مواجهة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية وكل المناورات التي تسخر القضاء كوسيلة القمع والاستبداد الطبقي.

إن تأسيس الجبهة المغربية من اجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، يعتبر مكسبا لشعبنا، وخطوة على الطريق الصحيح لتجميع القوى، ولبنة للعمل الوحدوي الذي ينادي به الجميع.

فلنكن في طليعة من يحتضن هذه المبادرة، ولنجعل منها لبنة العمل المشترك وسندا قويا للمعتقلين السياسيين حتى يتم إطلاق سراحهم، وإعادة الاعتبار لهم، ورفع الحيف والظلم الذي لحق بهم وبذويهم، وجبر الضرر الذي عانوا منه.